الحدث

في الوقت الذي وصلت فيه للمرة الأولى منذ 4 أشهر مساعدات إلى مناطق في شمال غزة، استبق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إجراء مفاوضات جديدة في الدوحة بشأن تبادل اسرى ووقف العدوان على قطاع غزة، بالتهديد باجتياح رفح جنوب القطاع، ورافضاً إجراء انتخابات حالياً، فيما تستعد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لزيادة الضغط عليه، عبر تعديل مشروع قرارها إلى مجلس الأمن الدولي، للتوصل إلى «وقف إطلاق نار فوري ومتواصل»، بالإضافة إلى تحفظها على اجتياح رفح حالياً

نتنياهو يناور
تهديدات مكررة باجتياح رفح

فلسطينيون يتنظرون لتعبئة المياه في رفح أمس (سعيد خطيب/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

عن مصالحة تونسية ممكنة

وليد التليلي

شهدت الساحة السياسية في تونس جدلاً خلال الأسبوع الماضي، بسبب ما ذكره المحامي والوزير الأسبق الأزهر العكرمي عن لقائه برئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ونائبه رئيس الحكومة الأسبق علي العريض في السجن. أورد العكرمي في تدوينته بموقع فيسبوك كلاماً كثيراً عن الغنوشي والعريض وشخصيتيهما، ولكن أبرز ما قاله المسؤول السابق في حزب نداء تونس وأحد أبرز المختلفين مع حركة النهضة هو التالي: «أفرغت نفسي من مخلفات معاركنا السابقة، ومن الحقد والتشفي، وأيديولوجية الاستئصال». وختم: «خلاصة القول إنّ الإسلاميين أبناء هذه البلاد وفي أوج قوتهم لم يلغوا المربع الديمقراطي، اختلفنا، تصارعنا حد العداوة، وليس من حقنا ولا من حق غيرنا أن يمنحهم حقا أو ينزع عنهم حقا، والبلاد تتسع للجميع في نظام ديمقراطي يحكمه القانون». طبعاً، أثار هذا الكلام حفيظة كثيرين، خصوصاً ممن يدّعون الانتماء إلى اليسار، وهاجموا العكرمي متهمين إياه بمحاولة التقرب من «النهضة» لحاجته لخزانها الانتخابي في الانتخابات الرئاسية المقبلة إذا ما ترشح.

لكن الذين يعرفون العكرمي يعرفون أنه كان صادقاً في ما كتبه، وإنّا كانت النتائج السياسية لتقارب كهذا، فإن ما قاله يمكن أن يُعتبر خطوة نحو مصالحة تونسية عميقة وصادقة، لا مجرد تحالف مصالح مؤقت. وقد قال ما يصر كثيرون على تجاهله، وهو أنه بالإمكان الاتفاق في مربع الديمقراطية وتحت سقف التداول السلمي على السلطة والاحتكام للصندوق، مهما كانت الاختلافات مع الإسلاميين.

وللأسف، صار كل شيء يتحدد تبعاً للعلاقة بحركة النهضة وبالإسلاميين عموماً، من يقترب منهم ومن يعاديهم، وحتى السلطة، تضرب كل من يحاول ترميم الشرخ العميق الذي يقسم البلاد. لقد دخل كثيرون السجن بسبب اقترابهم من «النهضة» ومحاولة تشكيل جبهة واسعة تجمع من كان يعتقد أنهم الفرقاء الأعداء، الذين لن يجتمعوا أبداً.

لقد حرّكت كلمات الأزهر العكرمي المياه الراكدة، وأثبتت أن هناك من له الشجاعة لإطلاق الخطوة الأولى، ليس للتنازل للآخر، وإنما التنازل للوطن ووضع حد لفُرقة دمرت الحلم الجميل، حلم الديمقراطية.

لا يعني هذا التغاضي عن أخطاء «النهضة»، وأخطاء غيرها أيضاً، ولكن البلاد المشتتة تحتاج لجهد تجميعي حقيقي ينقذها مما هي فيه ويعيد إليها أحلامها، والاستفادة من الماضي بالخصوص.

غزة، القاهرة، عمان ـ **العربي الجديد**

في ما يشبه المناورة الجديدة للضغط على حركة حماس لتقديم تنازلات في مفاوضات الدوحة، تمسك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، بالتهديد باجتياح رفح جنوب قطاع غزة، والتي تؤوي نحو 1,5 مليون نازح، وإن ترك المهلة الزمنية لبدء الاجتياح مفتوحة، في وقت كان يرسل إشارات متضاربة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق يضمن تهدئة مؤقتة وتبادلاً للأسرى، بما في ذلك قوله إن «مطالب حماس الغريبة تجعل الصفقة أكثر صعوبة، لكننا سنواصل المحاولة لأننا نريد عودة هؤلاء الرهائن». وجاءت تصريحات نتنياهو بعد تهربه أول من أمس من عقد اجتماع للمجلس الوزاري المصغر لبحث توسيع صلاحيات الوفد المفاوض ما آخر سفره إلى العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في مفاوضات تبادل الأسرى ووقف النار، وفي الوقت الذي وصلت آلة الحرب الإسرائيلية ارتكاب المجازر في قطاع غزة، رافعة عدد الشهداء إلى 31645 والجرحى إلى 73676.

وفي ظل التعطيل الذي يمارسه نتنياهو والاتهامات التي تطاله الإعلام الإسرائيلي عن مسؤولين في فريق التفاوض الإسرائيلي يتهمونه فيها بإضاعة الوقت، ذكرت صحيفة «معاريف»، أن مسؤولين إسرائيليين تلقوا، ليلة السبت – الأحد، معلومات حول مشروع قرار أميركي في مجلس الأمن الدولي، يرمي إلى دفع «وقف إطلاق نار فوري ومتواصل» في الحرب على غزة. وأوضحت الصحيفة أن الإدارة الأميركية اجرت عدة تعديلات على مسودة مشروع القرار وصولاً إلى صيغته النهائية التي ستقدم إلى مجلس الأمن. ويتعلق أحد التعديلات على مسودة مشروع القرار الأميركي بتشديد حبال اجتياح إسرائيلي لرفح، ومطالبة بدء تطبيق وقف إطلاق نار بصورة فورية، وذلك خلافاً للمسودة السابقة التي تطرقت إلى مخاطر الاجتياح على المدنيين في الظروف الحالية فقط. وأشارت الصحيفة إلى أن الصيغة النهائية لمشروع القرار الأميركي لا تتحدث أبداً عن «ظروف كهذه أو تلك التي تسمح بمناورة برية»، وإنما عن «قلق عميق من مجرد إمكانية شن عملية عسكرية إسرائيلية في رفح، وتشدد أيضاً على أي مناورة للجيش الإسرائيلي في منطقة رفح ستشكل خطراً حقيقياً من خلال انتهاك القانون الإنساني الدولي». وأضافت الصحيفة أن الصيغة النهائية لمشروع القرار لا تذكر مجهوداً دبلوماسياً لبدء تطبيق اتفاق وقف إطلاق نار فوري، وإنما يؤيد الأميركيون من خلالها مجهوداً دبلوماسياً لوقف إطلاق نار فوري ومتواصل، كجزء من صفقة أسرى. وفي مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» أمس الأحد، أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي أن الولايات المتحدة «لا يمكنها أن تدعم عملية في رفح لا تتضمن خطة قابلة للتطبيق ويمكن التحقق منها وإنجازها، على أن يؤخذ في الاعتبار 1,5 مليون شخص يحاولون اللجوء إلى رفح». وأوضح أن واشنطن لم تتلق حتى الآن «خطة إسرائيلية ذات مصداقية» في هذا الاتجاه. وقال نتنياهو، خلال اجتماع حكومته الأسبوعي أمس الأحد، إنه «في المجتمع الدولي هناك من يحاول وقف الحرب الآن، وقبل تحقيق جميع أهدافها، وهم يفعلون ذلك بواسطة توجيه اتهامات كاذبة ضد الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية وضد رئيس الحكومة الإسرائيلية». وبدا أن نتنياهو يوجه أقواله إلى إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي دعم دعوة زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، لإجراء انتخابات في إسرائيل وإطاحة نتنياهو. وقال نتنياهو: «فليكن واضحاً: إذا أوقفنا الحرب الآن، قبل تحقيق جميع غاياتها، فهذا يعني أن إسرائيل خسرت الحرب، ولن نسمح بهذا. ولذلك لن نستسلم لهذه الضغوط». واعتبر أن «هذه الحقيقة البسيطة إنما تعزز إصرارنا وحسب على الاستمرار في صد الضغوط ومواصلة القتال حتى النهاية، حتى الانتصار المطلق. ولن توقفنا أي ضغوط دولية عن تحقيق جميع أهداف الحرب، وهي القضاء على حماس، تحرير جميع مخطوفينا وضمان ألا تشكل غزة بعد الآن تهديداً ضد إسرائيل». وهدد بأنه «من أجل أن تُنفذ ذلك، سنعمل في رفح. وهذه الطريقة الوحيدة للقضاء على بقايا كتائب حماس، وهذه الطريقة الوحيدة لممارسة الضغط العسكري المطلوب من أجل تحرير مخطوفينا. ومن أجل ذلك، صادقنا على الخطط العسكرية لعملية في رفح، وبضمنها دفع خطوات لإخلاء السكان المدنيين من مناطق القتال. وهذه مرحلة ضرورية نحو الهزيمة العسكرية». وأضاف: «سنقوم بعملية في رفح، سيستغرق الأمر عدة أسابيع، وسنتفذ» ردداً على سؤال عما إذا كان ملتزماً بإجراء انتخابات: «سنرى حين نفوز بالحرب». وأضاف: «إذا أجرينا انتخابات الآن، قبل أن ننجز الانتصار في الحرب، فستكون لدينا ستة أشهر على الأقل من الشلل الوطني ما يعني أننا سنخسر الحرب».

كما أستغل نتنياهو، المؤتمر الصحافي المشترك مع المستشار الألماني أولاف شولتز، لتكرير تهديداته، قائلاً إنّ «هدف إسرائيل في القضاء على الكتائب المتبقية من حماس يمضي جنباً إلى جنب مع تمكين المدنيين من مغادرة رفح». وزعم أنه لا عملية في رفح «ما دام» السكان محاصرين فيها». وفي حين حذر شولتز من أنه «لا يمكن أن نقف ونشاهد الفلسطينيين وهم يتضورون جوعاً»، معلناً دعمه التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد. وشدد على أن «الأمن الدائم لإسرائيل يكمن في الحل مع الفلسطينيين، مما يعني حل الدولتين»، على الرغم من تأكيده أن «السلطة الفلسطينية بحاجة للإصلاح وإعادة الهيكلة». وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي المتعددة أمس قبيل مناقشة مجلس الوزراء «لفويض» الوفد المقرر مغادرته إلى الدوحة لإجراء محادثات بشأن هدنة في غزة. وفي ما يشبه ترك الباب موارباً للتوصل إلى صفقة مع حركة حماس، قال نتنياهو، في المقابلة مع «سي إن أن»، إن إسرائيل ستواصل محاولة تأمين صفقة من شأنها أن تشهد إطلاق سراح 100 رهينة مقابل وقف القتال لمدة ستة أسابيع. ورداً على سؤال عما إذا كان منفتحاً على الصفقة المحتملة، قال نتنياهو: «الوقت سيخبرنا لكن مطالب حماس الغريبة تجعل هذه الصفقة أكثر صعوبة. لكننا سنواصل المحاولة لأننا نريد عودة هؤلاء الرهائن»، معتبراً أن «تواصل الضغط العسكري هو الشيء الوحيد الذي يجعل حماس تمنحهم إياه». لذلك فإن إسرائيل «ستواصل الضغط العسكري وستواصل محاولة إخراج هؤلاء الرهائن».

وكانت هيئة البث الإسرائيلية ذكرت، أمس الأول، أن وزير الدفاع يوآف غالانت عقد جلسة بديلة لبحث صفقة التبادل، وذلك بعد أن رفض نتنياهو عقد اجتماع للمجلس الوزاري المصغر. وأضافت أن رئيس جهاز الموساد دفيد برنيع شارك في الجلسة التي عقدها غالانت بشأن صفقة الأسرى. وكان مصدر مطلع على محادثات الهدنة في قطر قال لوكالة «رويترز»، أمس الأول السبت، إن برنيع سينضم إلى الوفد الإسرائيلي الذي يشارك في المفاوضات مع وسطاء قطريين ومصريين وأميركيين. وكانت حركة حماس قدمت، الخميس الماضي، اقتراحاً جديداً لوقف العدوان يتضمن تبادل أسرى إسرائيليين وفلسطينيين. واعتبر نتنياهو أن الاقتراح يستند إلى «مطالب غير واقعية»، لكن مسؤولاً فلسطينياً مطلعاً على جهود الوساطة قال لـ«رويترز» أمس الأحد، إن فرص التوصل إلى اتفاق تبدو أفضل مع تقديم «حماس» مزيداً من التفاصيل بشأن صفقة تبادل أسرى. وقال المسؤول: «لدى الوسطاء شعور إيجابي بشأن اقتراح حماس الجديد. البعض في إسرائيل شعروا أن الحركة حققت بعض التحسن عن موقفها السابق، والأمر الآن في يد نتنياهو وحده ليقول ما إذا كان التوصل إلى اتفاق بات وشيكاً». وقال الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، خلال احتفال في المقبرة العسكرية في القدس الغربية، لإحياء ذكرى القتلى في الحروب والمعارك الإسرائيلية، أمس الأحد، إنه «بات من الواضح أنه لا انتصار في غزة بدون إعادة المحتجزين هناك». من جانبه، اعتبر غالانت أن «الضغط العسكري في المناورة البرية هو المفتاح ليس فقط للإنجاز العملياتي، بل أيضاً لعودة المختطفين عبر الوسائل العملياتية أو عبر المفاوضات». وأوضح أن «المؤسسة الأمنية بقيادتي ملزمة باستغلال كل فرصة، بما في ذلك الحالية (في إشارة للمفاوضات)، لإعادة المختطفين إلى ذويهم». وتابع: «ملتزمون بالقضاء على نظام حماس وحل قدراتها العسكرية والسلطوية وإعادة المختطفين».

وكان حلفاء إسرائيل الغربيين حثوا نتنياهو مراراً على عدم مهاجمة رفح، حيث لجأ أكثر من مليون نازح من مناطق أخرى من القطاع المدمر. وقال المستشار الألماني أولاف شولتز، في الأردن قبيل انتقاله إلى إسرائيل، إن الهجوم على رفح سيجعل السلام الإقليمي «صعباً جداً»، مضيفاً أن الجهود الجارية حالياً تتعلق «بضمان التوصل إلى وقف طويل الأمد لإطلاق النار». وأكد العاهل الأردني عبدالله الثاني للمستشار الألماني أولاف شولتز، في مدينة العقبة جنوب الأردن، ضرورة تحرك المجتمع الدولي عاجلاً للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في القطاع، مشدداً على أهمية تكثيف الجهود لحماية المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة للقطاع وإيصالها بكل الوسائل الممكنة. وحذر الجانبان من خطورة الهجوم الإسرائيلي على رفح، الذي سيفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، قبل أن ينتقل شولتز إلى إسرائيل من جهتها، جددت مصر، في بيان لوزارة خارجيتها، التحذير من مخاطر أية عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية، نظراً إلى عواقبها الإنسانية الوخيمة التي ستلحق بالمدنيين الفلسطينيين الذين لجأوا إليها، باعتبارها الملاذ الأمن الأخير داخل القطاع. في غضون ذلك، رصدت «العربي الجديد» مساء أمس الأول السبت، وصول شاحنات تحمل مساعدات إنسانية إلى محافظة شمال غزة وذلك لأول مرة منذ 4 أشهر. ووصلت المساعدات عبر طريق صلاح الدين - دوار الكويت جنوب شرقي مدينة غزة إلى مخازن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وتم تأمينها بمساهمة العشائر وعناصر أمنية في شرق جباليا. وتبين أن محتوى الشاحنات عبارة عن دقيق (طحين). ووصلت 6 شاحنات مساعدات إلى محافظة شمال غزة، و9 أخرى إلى مدينة غزة، بينما تعطلت شاحنة في الطريق إلى المحافظة الوسطى. وحذرت «أونروا»، أمس الأحد، من أن سكان غزة أصبحوا «على حافة المجاعة»، وشددت على أن الوصول الآمن والمستدام للمساعدات إلى أنحاء القطاع أضحى «مسألة حياة أو موت». وأكدت، في منشور على منصة «إكس»، «ضرورة أن تبقى قادرة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من سكان غزة بالمساعدات الملحة»، مضيفة أن «تسليم المساعدات عن طريق البر هو السبيل الأكثر كفاءة وأماناً». واعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 31645 والجرحى إلى 73676. وأكدت أن 92 شخصاً استشهدوا وأصيب 130 بجروح خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية جراء الغارات والقصف الإسرائيلي، مشيرة إلى أن الكثير من الضحايا ما زالوا تحت الركام أو في الطرقات ويصعب الوصول إليهم.

مقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال

دعا النائب الفرنسي توماس بورتس، من حزب «فرنسا الابية» المعارض، الى مقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل. واشار بورتس، في منشور على منصة «إكس» اول من امس السبت، الى تزايد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في غزة بسبب الهجمات الاسرائيلية المستمرة، مضيفا ان الازمة الانسانية في غزة وصلت الى «ابعاد كارثية». وقال: «قاطعوا اسرائيل دولة الفصل العنصري. يجب ان ينتهي التهجير القسري للفلسطينيين. العودة حق للفلسطينيين».

مشروع قرار أميركي لوقف فوري ومتواصل لإطلاق النار

وصلت للمرة الأولى منذ 4 أشهر شاحنات مساعدات لشمال القطاع

فرض عقوبات

طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس الأحد، المجتمع الدولي بفرض عقوبات على إسرائيل، لعدم امتثالها لأمر محكمة العدل الدولية باتخاذ إجراءات احترازية في قطاع غزة، لمنع حدوث «إبادة جماعية». وقالت، على حسابها على منصة «إكس»، إن «على الدول فرض عقوبات موجهة وحظر تسليح على إسرائيل، لتمتثل للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية»، حيث لم تعمل على إيصال المساعدات، والخدمات الأساسية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة.

رصد

اقتحامات في الضفة واعتقالات تطاول مقدسيين

رام الله ـ العربي الجديد
القدس المحتلة ـ محمد عبد ربه

شهدت الضفة الغربية المحتلة، لا سيما مع ساعات الصباح الأولى أمس الأحد، حملة اقتحامات نفذتها قوات الجيش الإسرائيلي، تخللتها اعتقالات ومواجهات، كما كان لمدينة القدس المحتلة نصيبها من الاعتقالات والتضييق، مع انتهاء الأسبوع الثاني من شهر رمضان الذي بدأ الاثنين الماضي، وسط استمرار التضييق على دخول الفلسطينيين المسجد الأقصى مقابل السماح للمستوطنين بتنفيذ جولاتهم الاستفزازية. واقتحم عشرات المستوطنين، أمس، باحات المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال، والتي تعمدت إبعاد من سمحت لهم بالدخول من الفلسطينيين، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، عن مسار تجوّل المستوطنين، والذين نفّذوا جولات استفزازية وأدوا طقوساً تلمودية.

كما سلّمت مخابرات الاحتلال الصحافي باسم زيدان، وفق وسائل إعلام فلسطينية أمس، قراراً بالإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع، قبل الإفراج عنه عقب توقيفه من باب المغاربة، أحد أبواب الأقصى، في وقت سابق أمس. ورغم إجراءات الاحتلال حول الأقصى وقيوده على الفلسطينيين، لا سيما منذ 7 أكتوبر/تشرين الثاني الماضي، مع إقامة أكثر من 30 حاجزاً في مختلف حارات القدس وعلى مداخلها ومداخل المسجد، أدى أكثر من 60 ألف مصل ليلة السبت. الأحد، صلاتي العشاء والتراويح في الأقصى، في ليلة السابع من رمضان. وجاء ذلك وسط انتشار كبير لقوات الاحتلال على أبواب المدينة القديمة من القدس، وأبواب الأقصى. علماً أن شرطة الاحتلال قررت نشر أكثر من 3 آلاف شرطي وجندي من حرس الحدود، في مختلف أنحاء المدينة منذ بداية رمضان، في المقابل، أدى العشرات من المبعدين والمبعدات عن الأقصى ومن بينهم حراس للمسجد، صلاتهم في منطقتي باب حطة وساحة الغزالي، وذلك لليوم السادس على التوالي.

وإنما عن «قلق عميق من مجرد إمكانية شن عملية عسكرية إسرائيلية في رفح، وتشدد أيضاً على أي مناورة للجيش الإسرائيلي في منطقة رفح ستشكل خطراً حقيقياً من خلال انتهاك القانون الإنساني الدولي». وأضافت الصحيفة أن الصيغة النهائية لمشروع القرار لا تذكر مجهوداً دبلوماسياً لبدء تطبيق اتفاق وقف إطلاق نار فوري، وإنما يؤيد الأميركيون من خلالها مجهوداً دبلوماسياً لوقف إطلاق نار فوري ومتواصل، كجزء من صفقة أسرى. وفي مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» أمس الأحد، أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي أن الولايات المتحدة «لا يمكنها أن تدعم عملية في رفح لا تتضمن خطة قابلة للتطبيق ويمكن التحقق منها وإنجازها، على أن يؤخذ في الاعتبار 1,5 مليون شخص يحاولون اللجوء إلى رفح». وأوضح أن واشنطن لم تتلق حتى الآن «خطة إسرائيلية ذات مصداقية» في هذا الاتجاه. وقال نتنياهو، خلال اجتماع حكومته الأسبوعي أمس الأحد، إنه «في المجتمع الدولي هناك من يحاول وقف الحرب الآن، وقبل تحقيق جميع أهدافها، وهم يفعلون ذلك بواسطة توجيه اتهامات كاذبة ضد الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية وضد رئيس الحكومة الإسرائيلية». وبدا أن نتنياهو يوجه أقواله إلى إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي دعم دعوة زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، لإجراء انتخابات في إسرائيل وإطاحة نتنياهو. وقال نتنياهو: «فليكن واضحاً: إذا أوقفنا الحرب الآن، قبل تحقيق جميع غاياتها، فهذا يعني أن إسرائيل خسرت الحرب، ولن نسمح بهذا. ولذلك لن نستسلم لهذه الضغوط». واعتبر أن «هذه الحقيقة البسيطة إنما تعزز إصرارنا وحسب على الاستمرار في صد الضغوط ومواصلة القتال حتى النهاية، حتى الانتصار المطلق. ولن توقفنا أي ضغوط دولية عن تحقيق جميع أهداف الحرب، وهي القضاء على حماس، تحرير جميع مخطوفينا وضمان ألا تشكل غزة بعد الآن تهديداً ضد إسرائيل». وهدد بأنه «من أجل أن نُنفذ ذلك، سنعمل في رفح. وهذه الطريقة الوحيدة للقضاء على بقايا كتائب حماس، وهذه الطريقة الوحيدة لممارسة الضغط العسكري المطلوب من أجل تحرير مخطوفينا. ومن أجل ذلك، صادقنا على الخطط العسكرية لعملية في رفح، وبضمنها دفع خطوات لإخلاء السكان المدنيين من مناطق القتال. وهذه مرحلة ضرورية نحو الهزيمة العسكرية». وأضاف: «سنقوم بعملية في رفح، سيستغرق الأمر عدة أسابيع، وسنتفذ» ردداً على سؤال عما إذا كان ملتزماً بإجراء انتخابات: «سنرى حين نفوز بالحرب». وأضاف: «إذا أجرينا انتخابات الآن، قبل أن ننجز الانتصار في الحرب، فستكون لدينا ستة أشهر على الأقل من الشلل الوطني ما يعني أننا سنخسر الحرب».

كما أستغل نتنياهو، المؤتمر الصحافي المشترك مع المستشار الألماني أولاف شولتز، لتكرير تهديداته، قائلاً إنّ «هدف إسرائيل في القضاء على الكتائب المتبقية من حماس يمضي جنباً إلى جنب مع تمكين المدنيين من مغادرة رفح». وزعم أنه لا عملية في رفح ما دام «السكان محاصرين فيها». وفي حين حذر شولتز من أنه «لا يمكن أن نقف ونشاهد الفلسطينيين وهم يتضورون جوعاً»، معلناً دعمه التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد. وشدد على أن «الأمن الدائم لإسرائيل يكمن في الحل مع الفلسطينيين، مما يعني حل الدولتين»، على الرغم من تأكيده أن «السلطة الفلسطينية بحاجة للإصلاح وإعادة الهيكلة». وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي المتعددة أمس قبيل مناقشة مجلس الوزراء «لفويض» الوفد المقرر مغادرته إلى الدوحة لإجراء محادثات بشأن هدنة في غزة. وفي ما يشبه ترك الباب موارباً للتوصل إلى صفقة مع حركة حماس، قال نتنياهو، في المقابلة مع «سي إن أن»، إن إسرائيل ستواصل محاولة تأمين صفقة من شأنها أن تشهد إطلاق سراح 100 رهينة مقابل وقف القتال لمدة ستة أسابيع. ورداً على سؤال عما إذا كان منفتحاً على الصفقة المحتملة، قال نتنياهو: «الوقت سيخبرنا لكن مطالب حماس الغريبة تجعل هذه الصفقة أكثر صعوبة. لكننا سنواصل المحاولة لأننا نريد عودة هؤلاء الرهائن»، معتبراً أن «تواصل الضغط العسكري هو الشيء الوحيد الذي يجعل حماس تمنحهم إياه». لذلك فإن إسرائيل «ستواصل الضغط العسكري وستواصل محاولة إخراج هؤلاء الرهائن».

وكانت هيئة البث الإسرائيلية ذكرت، أمس الأول، أن وزير الدفاع يوآف غالانت عقد جلسة بديلة لبحث صفقة التبادل، وذلك بعد أن رفض نتنياهو عقد اجتماع للمجلس الوزاري المصغر. وأضافت أن رئيس جهاز الموساد دفيد برنيع شارك في الجلسة التي عقدها غالانت بشأن صفقة الأسرى. وكان مصدر مطلع على محادثات الهدنة في قطر قال لوكالة «رويترز»، أمس الأول السبت، إن برنيع سينضم إلى الوفد الإسرائيلي الذي يشارك في المفاوضات مع وسطاء قطريين ومصريين وأميركيين. وكانت حركة حماس قدمت، الخميس الماضي، اقتراحاً جديداً لوقف العدوان يتضمن تبادل أسرى إسرائيليين وفلسطينيين. واعتبر نتنياهو أن الاقتراح يستند إلى «مطالب غير واقعية»، لكن مسؤولاً فلسطينياً مطلعاً على جهود الوساطة قال لـ«رويترز» أمس الأحد، إن فرص التوصل إلى اتفاق تبدو أفضل مع تقديم «حماس» مزيداً من التفاصيل بشأن صفقة تبادل أسرى. وقال المسؤول: «لدى الوسطاء شعور إيجابي بشأن اقتراح حماس الجديد. البعض في إسرائيل شعروا أن الحركة حققت بعض التحسن عن موقفها السابق، والأمر الآن في يد نتنياهو وحده ليقول ما إذا كان التوصل إلى اتفاق بات وشيكاً». وقال الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، خلال احتفال في المقبرة العسكرية في القدس الغربية، لإحياء ذكرى القتلى في الحروب والمعارك الإسرائيلية، أمس الأحد، إنه «بات من الواضح أنه لا انتصار في غزة بدون إعادة المحتجزين هناك». من جانبه، اعتبر غالانت أن «الضغط العسكري في المناورة البرية هو المفتاح ليس فقط للإنجاز العملياتي، بل أيضاً لعودة المختطفين عبر الوسائل العملياتية أو عبر المفاوضات». وأوضح أن «المؤسسة الأمنية بقيادتي ملزمة باستغلال كل فرصة، بما في ذلك الحالية (في إشارة للمفاوضات)، لإعادة المختطفين إلى ذويهم». وتابع: «ملتزمون بالقضاء على نظام حماس وحل قدراتها العسكرية والسلطوية وإعادة المختطفين».

وكان حلفاء إسرائيل الغربيين حثوا نتنياهو مراراً على عدم مهاجمة رفح، حيث لجأ أكثر من مليون نازح من مناطق أخرى من القطاع المدمر. وقال المستشار الألماني أولاف شولتز، في الأردن قبيل انتقاله إلى إسرائيل، إن الهجوم على رفح سيجعل السلام الإقليمي «صعباً جداً»، مضيفاً أن الجهود الجارية حالياً تتعلق «بضمان التوصل إلى وقف طويل الأمد لإطلاق النار». وأكد العاهل الأردني عبدالله الثاني للمستشار الألماني أولاف شولتز، في مدينة العقبة جنوب الأردن، ضرورة تحرك المجتمع الدولي عاجلاً للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في القطاع، مشدداً على أهمية تكثيف الجهود لحماية المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة للقطاع وإيصالها بكل الوسائل الممكنة. وحذر الجانبان من خطورة الهجوم الإسرائيلي على رفح، الذي سيفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، قبل أن ينتقل شولتز إلى إسرائيل من جهتها، جددت مصر، في بيان لوزارة خارجيتها، التحذير من مخاطر أية عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية، نظراً إلى عواقبها الإنسانية الوخيمة التي ستلحق بالمدنيين الفلسطينيين الذين لجأوا إليها، باعتبارها الملاذ الأمن الأخير داخل القطاع. في غضون ذلك، رصدت «العربي الجديد» مساء أمس الأول السبت، وصول شاحنات تحمل مساعدات إنسانية إلى محافظة شمال غزة وذلك لأول مرة منذ 4 أشهر. ووصلت المساعدات عبر طريق صلاح الدين - دوار الكويت جنوب شرقي مدينة غزة إلى مخازن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وتم تأمينها بمساهمة العشائر وعناصر أمنية في شرق جباليا. وتبين أن محتوى الشاحنات عبارة عن دقيق (طحين). ووصلت 6 شاحنات مساعدات إلى محافظة شمال غزة، و9 أخرى إلى مدينة غزة، بينما تعطلت شاحنة في الطريق إلى المحافظة الوسطى. وحذرت «أونروا»، أمس الأحد، من أن سكان غزة أصبحوا «على حافة المجاعة»، وشددت على أن الوصول الآمن والمستدام للمساعدات إلى أنحاء القطاع أضحى «مسألة حياة أو موت». وأكدت، في منشور على منصة «إكس»، «ضرورة أن تبقى قادرة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من سكان غزة بالمساعدات الملحة»، مضيفة أن «تسليم المساعدات عن طريق البر هو السبيل الأكثر كفاءة وأماناً».

واعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 31645 والجرحى إلى 73676. وأكدت أن 92 شخصاً استشهدوا وأصيب 130 بجروح خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية جراء الغارات والقصف الإسرائيلي، مشيرة إلى أن الكثير من الضحايا ما زالوا تحت الركام أو في الطرقات ويصعب الوصول إليهم.

متابعة

قصف متبادل بين حزب الله والاحتلال

وواصل الاحتلال الإسرائيلي استهداف المناطق الحدودية في جنوب لبنان، مع شنّه غارات جوية داخل البلدات والقرى، مستهدفاً مزيداً من المنازل ما أدى إلى تدميرها، في الوقت الذي واصل «حزب الله» استهداف مواقع الاحتلال وتجمعات جنوده.

وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أمس الأحد، أن طيران الاحتلال شنّ غارات على بلدتي مروحين وعيتا الشعب. وكانت طائرة مسيّرة إسرائيلية شنّت غارة بصاروخ موجّه، مستهدفة بلدة عيتا الشعب، بالتزامن مع قصف مدفعي معاد طاول منطقة الغابة والسهل بين بلدتي عيترون ومارون الراس. كما أغار الطيران على منزل في بلدة عيترون، مطلقاً في اتجاهه صاروخي جو-أرض، ما أدى إلى تدميره. وأشارت الوكالة إلى أن المنزل كان تعرّض إلى غارة أمس الأول السبت، ما أدى إلى احتراقه. كما لفتت الوكالة الوطنية إلى سقوط قذائف مدفعية على سهل مرجعيون، موضحة أن العدو الإسرائيلي يعتمد في هذه الأيام على ترهيب المزارعين ورعاة المواشي هناك، ويعمد إلى إطلاق القذائف المدفعية بالقرب منهم لإجبارهم على التراجع من المكان، موضحة أن الجيش اللبناني لم يبعد، أمس الأحد، الإذن للمزارعين بالتوجه إلى أراضيهم في السهل. كما استهدفت الغارات سهل مرجعيون وأطراف الخيام بقذائف مدفعية، وبلدة كفركلا بقذيفة هاون، بالإضافة إلى شن الطيران غارة استهدفت منزلاً في بلدة الناقورة، فيما تعرضت أطرافها لقصف مدفعي معاد متقطع من مواقع الاحتلال المتاخمة لجبل اللبونة. وذكرت الوكالة الوطنية أن الطيران الإسرائيلي نفّذ غارة بصاروخين فجر أمس، مستهدفاً الحي الجنوبي في مدينة الخيام. وأفادت مصادر ميدانية، لوكالة «فنا»، بتعرض بلدة الوزاني ومنطقة الحمامص ومدخل بلدة العديسة وتلة العويضة لقصف إسرائيلي مدفعي وفوسفوري عنيف، فجر أمس.

وكانت الوكالة الوطنية للإعلام ذكرت، فجر أمس، أن «عدداً من القرى والبلدات في القطاعين الغربي والأوسط وصولاً حتى بلدة كونين تعرضت لقصف مدفعي مباشر، ما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة بالمنازل والممتلكات». وأضافت: «حلّق الطيران الاستطلاعي المعادي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط وصولاً حتى مشارف مدينة صور، وأطلق القنابل المضيئة فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل».

وأعلن «حزب الله»، في سلسلة بيانات، أن عناصره «استهدفوا تجمعاً لجنود العدو الإسرائيلي في محيط ثكنة ميتات بالأسلحة الصاروخية، بالإضافة إلى استهداف التجهيزات التجسسية في موقع العاصي برشاشات 14,5 وأصابوها إصابة مباشرة، وتجمعاً لجنود العدو قبالة بلدة الوزاني بالأسلحة المناسبة». كما استهدف عناصر الحزب موقع المرج بقذائف المدفعية. وقال إنه «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، استهدف مجاهدو المقاومة الإسلامية موقع المطلة بالأسلحة المناسبة، وأصابوه إصابة مباشرة».

كما ذكرت هيئة البث الإسرائيلية أمس أنه تم إطلاق صاروخ مضاد للدروع من لبنان باتجاه سيارة قائد كتيبة في الجيش الإسرائيلي عند الحدود الشمالية، لافتة إلى أنه نجا من الاستهداف.

في هذه الأثناء، نقل موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس، قوله: «نقترب باستمرار من الحرب مع حزب الله وسيتحمل لبنان عواقبها». وكان جيش الاحتلال أعلن، في بيان، أن طيرانه «هاجم 4 مواقع لحزب الله بالتزام

قضية

تزداد الأزمة اليمنية تعقيداً بفعل تصلّب المواقف والتحشيد المتواصل لجماعة الحوثيين، مما دفع المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، إلى القول في إحاطة أخيرة أمام مجلس الأمن، إن عملية الوساطة باتت أكثر تعقيداً

تعقيدات الأزمة اليمنية

إنه زمن الحرب بالنسبة للحوثيين

نعز ـ **فخر العزب**

تزداد تعقيدات الأزمة اليمنية بعد فشل الأطراف الرئيسية فيها ممثلة بالحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وحكومة جماعة الحوثيين بإحداث حلحلة في الملفات الإنسانية، التي من شأنها بناء الثقة بين الأطراف تمهيداً للتوصل إلى حل سياسي شامل، ينهي الحرب المندلعة منذ تسع سنوات ويؤسس لمرحلة انتقالية جامعة. فتح الطرقات بين المحافظات والمغلقة منذ بدء الحرب، من أبرز الملفات التي تمّت عرقلتها بعد الحديث عن مشاورات ووساطات محلية نجحت بفتح طريق فرعي واحد في تعز، بينما فشلت في فتح الطرق الرئيسية الأخرى الرابطة بين المحافظات، ما يعني الاستمرار بمحاصرة المحافظات واستمرار المواطنين باللجوء للطرق الفرعية البديلة، التي تعد أطول مسافة وأكثر وعورة وخطورة وتضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين. وتوجه الثلاثاء الماضي موكب عسكري تابع لجماعة الحوثي يضم مئات المسلحين وعشرات الأطقم العسكرية لفتح طريق صنعاء الضالع عدن من جانب واحد، ما تسبب بتبادل إطلاق النار بين الحوثيين والقوات الجنوبية في الطرف الآخر، في ظل اتهامات متبادلة بين الجانبين بالمسؤولية عن إطلاق النار. فشل فتح الطريق جاء عقب فشل مماثل للطريق بين الحوبان، الممتد من شمال مدينة تعز إلى وسطها، وكذلك فشل فتح طريق مأرب - نهم صنعاء، التي أعلن عضو المجلس الرئاسي، محافظ مأرب الشيخ سلطان العرادة فتحها من جانب واحد نهاية الشهر الماضي. أما الملف الثاني، فهو الخاص بالأسرى والمعتقلين، الذي لم يشهد انفراجة بعد توقف اللقاءات الخاصة بهذا الموضوع بين ممثلي الحكومة الشرعية المعترف بها وممثلي حكومة الحوثيين. وزادت حالة الفشل التي أصابت مسار المشاورات الخاصة بالملفات الإنسانية للأزمة اليمنية من تعقيدات المسار السياسي، بعد تجمّد المشاورات الخاصة بمناقشة خريطة الطريق الأممية، التي كشف عنها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وجاءت تعقيدات المسار السياسي بالتزامن مع قيام جماعة الحوثي بالتعبئة العامة من خلال التحشيد إلى معسكرات التجنيد، وإعداد العدة والجهوزية لمعركة «الفتح الموعود والجهاد المقدس»، على حد قولها، ما يفتح الباب لجميع الاحتمالات بما فيها إعادة التصعيد العسكري في الجبهات التي تشهد هدوءاً نسبياً منذ الهدنة المعلنة برعاية الأمم المتحدة في 2 إبريل/ نيسان 2022. وكان زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي قد أعلن في 22 فبراير/ شباط الماضي، أن حصيلة التعبئة بلغت 237 ألف مقاتل، وأن «الزمن يحتاج إلى أن تكون الشعوب قوية». وقال الحوثي في خطاب متلفز إن «التعبئة العسكرية في مسار نشط، ومخرجات التدريب العسكري بلغت 237123 متدرباً كجيش شعبي حظي بالتدريب، وقبله مئات الآلاف تدربوا بشكل مناسب». وأكد الحوثي أن «العروض العسكرية بلغت 248 عرضاً عسكرياً والمناورات بلغت 566 مناورة والمسير وصل إلى 359 مسيراً عسكرياً». يدوره، اعتبر غروندبرغ، أن عملية الوساطة باتت أكثر تعقيداً، وأن اليمنيين يشاركونه الشعور بنفاد الصبر في سبيل تحقيق تطلعاتهم. لكن غروندبرغ قال خلال إحاطة أمام جلسة لمجلس الأمن الخميس الماضي، إن الجهود مستمرة لوضع صيغة نهائية لخريطة طريق لحل الأزمة اليمنية. وأضاف خلال الجلسة التي ناقشت تطورات الأزمة اليمنية: «كنا نأمل أن يأتي شهر رمضان وقد حظينا باتفاق لوقف إطلاق النار في جميع أرجاء اليمن وتدابير لتحسين الظروف المعيشية في اليمن من أجل وضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق الأممية وتنفيذها تظل مستمرة من دون انقطاع». ولفت إلى أن «مجال الوساطة أصبح أكثر تعقيداً، وهذا الوضع ما زال مستمراً». وشدّد على أنه «رغم جهودنا في حماية عملية السلام من التأثيرات الإقليمية منذ الحرب في غزة، فإن ما يحدث على المستوى الإقليمي يؤثر على اليمن، وما يحدث في اليمن يمكن أن يؤثر على المنطقة». وحث غروندبرغ «جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل نحو خفض التصعيد، لحماية التقدم المحرز فيما يتعلق بعملية السلام في اليمن». وعن هذا الوضع، اعتبر رئيس هيئة التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية، حمود العودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «حسابات الأطراف الخاطئة، ومصالحها الآنية الضيقة، وعدم امتلاكها لقرارها السيادي الداخلي، على رأس الأسباب لفشل الجهود المتعددة والمتتالية لفتح الطرقات وإطلاق الأسرى والمعتقلين السياسيين، فكل طرف يحتفظ بأوراق ضغط إلى تسوية نهائية شاملة في الأزمة اليمنية والتي قد لا تكون قريبة، وقد لا تفكك كل الملفات دفعة واحدة أثناء مفاوضات الحل النهائي والسلام الشامل المزمع». وأكد العودي أن «إغلاق الطرق يضر المواطنين غير المعنيين بحسابات الأطراف وتجار السياسة ومستغلي ظروف الناس الاستغلال الدنيء بشكل مباشر، بل ستعقّد الموقف وتفاقل شعبية السياسيين، لكن ربما لا تعنيهم مواقف واتجاهات الرأي العام الداخلي بقدر ما يعنيهم رأي وموقف الممول والراعي الخارجي للأسف الشديد، حتى صار الملف اليمني مرهوناً بتسويات إقليمية ودولية لا تعني اليمنيين على الإطلاق».

من حملة التجنيد الحوثية في صنعاء، 9 مارس (خالد عبدالله/رويترز)

ورأى العودي إلى أن «تأجيل قضية فتح الطرقات ومرتبات الخدمة العامة، ورواتب المتقاعدين، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وتطبيع الحياة العامة وتأجيلها، عمل غير مسؤول تتحمل مسؤوليته الأطراف، وإلا فلتوضح للرأي العام الطرف المعرقل والمتعنت بشكل واضح، من دون تسويق سياسي أو متاجرة بقضايا حساسة كهذه، بدفع المواطن والبلد وحدهم ثمناً غالياً في نسيجهم الاجتماعي، ووحدة وطنهم، وقد لا تعالج تداعيته خلال عقود مقبلة». وأشار العودي إلى أن «مصلحة اليمنيين تقتضي تنظيم حوار يمني - يمني يقوده المجتمع المدني باتحاداته ونقاباته والشخصيات الوطنية العامة المجربة والموثوقة وغير المعنية بمصالح الأطراف، وفق الثوابت الوطنية في الثورة والجمهورية والوحدة والدولة المدنية الحديثة ووفق مخرجات الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة، كمرجعيات مؤسسة لأي حل مزمع أو مقبل». من جهته، قال الناشط السياسي مالك المخلافي في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «جماعة الحوثيين تراهن على كل الاحتمالات، وبالتالي فتسعى حالياً للتهدئة داخلياً نتيجة انشغالها بجبهة البحر الأحمر ورباب المذنب، وهي الجبهة التي نجحت الجماعة في توظيفها من خلال تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة بالهروب من الالتزامات الداخلية وفي مقدمتها الرواتب والخدمات، وكذلك تلميع صورة الجماعة داخلياً وخارجياً بتقديم نفسها كمدافعة عن فلسطين، بالإضافة إلى استخدام ورقة نصرة الأقصى للتعبئة العامة والتجنيد». وأضاف المخلافي أن «تجنيد الحوثيين في مناطق سيطرتهم يعطينا مؤشرات على أن طريق السلام ليس في حسابات الجماعة، التي تعد لمعركة عسكرية مع احتمالية عرقلة التوصل لاتفاق سلام، وبالتالي إمكانية اشتعال الجبهات العسكرية من جديد، والذي إن تم فإن جماعة الحوثيين تكون قد تعافت من مرحلة الضعف التي وصلت لها قبل الهدنة المعلنة، واستعادت قدرتها على التجنيد والتحشيد في مناطق سيطرتها مستغلة قضية نصرة الأقصى».

4,5 ملايين نازح

قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، اول من امس السبت، ان «الأزمة في اليمن هي إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم مع 4,5 ملايين نازح داخلياً، و18,2 مليون شخص في حاجة الى المساعدات». ولفتت في منشور على حسابها عبر منصة «أكس» (تويتر سابقا) الى انه يوجد «نحو 70 الف لاجئ وطالب لجوء تستضيفهم البلاد». وشددت على «هناك حاجة الى استمرار الدعم الدولي لليمن اكثر من اي وقت مضى».

متابعة

غارات على الحديدة وتعز... وانفجار قرب سفينة

ابلغت سفينة تجارية في البحر الاحمر عن وقوع انفجار بقربها، فيما قالت جماعة الحوثيين ان غارة اميركية- بريطانية استهدفت محافظة تعز

تواصلت الهجمات في جبهة البحر الأحمر بموازاة الغارات التي تنفذها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف تابعة للحوثيين داخل اليمن فيما كان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، يكرر خلال سلسلة لقاءات مع مسؤولين أميركيين في العاصمة الأميركية واشنطن، أول من أمس السبت، دعوته إلى وقف التصعيد في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأحمر، وربطها بالعملية السياسية، إذ شدّد على «ضرورة حماية التقدم المحرز في جهود الوساطة للسلام في اليمن».
واعلنت جماعة الحوثيين، فجر أمس الأحد، تنفيذ القوات الأميركية والبريطانية غارة على محافظة تعز، جنوب غربي البلاد. وذكرت قناة «المسيرة» الناطقة باسم الحوثيين، عبر تطبيق «تليغرام»، أن «العدوان الأميركي- البريطاني يشن غارة على مديرية التعزية» شمال مدينة تعز، من دون التطرق إلى تفاصيل بشأن نتائج الاستهداف، كما لم يصدر، حتى مساء أمس، من الجانب الأميركي أو البريطاني أي تعليق بهذا الخصوص. وكانت الجماعة قد أعلنت، مساء أول من أمس السبت، أن غارات أميركية - بريطانية استهدفت مديرية الدريهمي، بمحافظة الحُديدة، غرب البلاد، بـ4 غارات.
من جهتها، أعلنت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، في بيان فجر أمس الأحد، أن قواتها «دمرت مساء (أول من أمس) السبت 5 زوارق وطائرة بدون طيّار في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن (لم تحددها)، ضمن إجراء للدفاع عن النفس». وأضافت أنه «تم تحديد هذه الأسلحة باعتبارها تمثل تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية»، مشيرة إلى أنه «يتم اتخاذ هذه الإجراءات لحماية حرية الملاحة، وجعل المياه الدولية محمية وأكثر أمناً للبحرية الأميركية والسفن التجارية». وعن هجمات الحوثيين، أوضحت «سنتكوم» أن الجماعة «أطلقت (في اليوم نفسه) طائرتين مسيّرتين باتجاه البحر الأحمر»، فيما «نجحت القيادة المركزية في تدمير واحدة، بينما تحطمت الأخرى إثر اصطدامها في البحر، من دون أن ترد أنباء عن وقوع إصابات أو أضرار في السفن القريبة».
في موازاة ذلك، أفادت وكالة «يو كاي أم تي أو» البريطانية للأمن البحري، في بيان أمس، تلقيها بلاغاً عن وقوع انفجار قرب سفينة تجارية، وذلك «على بُعد 85 ميلاً بحرياً باتجاه شرق عدن». وأضافت الوكالة التي تديرها القوات الملكية البريطانية أنه «لم يتم الإبلاغ عن أي أضرار للسفينة، والطاقم بخير»، مشيرة إلى أن السفينة تتجه إلى وجهتها (لم تحددها). وفي حين لم تعلن أي جهة بعد مسؤوليتها عن هجوم أمس، يأتي الاستهداف شرقي عدن في المنطقة التي يستهدف فيها الحوثيون السفن المرتبطة بإسرائيل لتشمل تلك التي تتجنّب العبور في البحر الأحمر، وتُبحر في المحيط الهندي باتجاه المسار البديل في أقصى جنوب أفريقيا، عبر رأس الرجاء الصالح. من جهته، تحدث وزير الدفاع في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، محمد ناصر العاطفي، في كلمة له أول من أمس خلال مناورة عسكرية للجماعة باسم «الفتح الموعود» عن أن الحوثيين يفرضون بالقوة «قواعد اشتباك جديدة سيدفع ثمنها الأميركي والبريطاني والصهيوني ومن يدور في فلكهم باهظاً»، وشدد على أن «اليمن أصبحت له اليد الطولى في مياهه الإقليمية».

زوارق للحوثيين قرب سواحله الحديدة، يناير الماضي (فرانس برس)

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول، فرانس برس)

تقرير

بيدرسن في دمشق... تحقيق اختراق مستبعد

يحاول المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، عبر زيارته دمشق، العمل على إزاحة العقبة الروسية، لعقد اجتماع جديد للجنة الدستورية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

لم تتوقف مساعي الأمم المتحدة لتحريك العملية السياسية في سورية، رغم العقبات الكثيرة التي يضعها النظام وحلفاؤه أمام المبعوث الأممي. غير بيدرسن، الذي وصل إلى دمشق أول من أمس السبت، في محاولة لدفع النظام للقبول بعقد جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية المتوقفة منذ نحو عام ونصف العام. والتقى بيدرسن، أمس الأحد، مع وزير الخارجية في حكومة النظام فيصل المقداد، فيما أشارت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام إلى أنه سيلتقي السفير الروسي في دمشق الكسندر يفيموف، والسفير الإيراني في سورية حسين أكبري. وعلمت «العربي الجديد» من مصادرها في دمشق أنه كان مقرراً أن يلتقي بيدرسن مساء أمس الأحد مع أعضاء في هيئة التنسيق الوطنية، التي يُنظر إليها على أنها تمثل معارضة الداخل السوري، وهي من مكونات هيئة التفاوض التابعة للمعارضة.
وجدّد بيدرسن، بعد الاجتماع مع المقداد، دعوة النظام للتوجه إلى جنيف للمشاركة في اجتماع اللجنة الدستورية، منبهاً من أن الأمور تسير «في الاتجاه الخاطئ». وأوضح أنه أبلغ المقداد أنه «طالما ما من اتفاق بين المعارضة والحكومة، يجب أن نستمر في الاجتماع في جنيف وتطوير اللجنة الدستورية وعمل اللجنة بطريقة يمكن أن تمنح الأمل للشعب السوري». وتطرق بيدرسن إلى التحديات الأمنية والاقتصادية التي تعصف بسورية، معتبراً أنه من أجل احتواء تلك التحديات، «نحتاج إلى إحراز تقدم على الجبهة السياسية»، مضيفاً: «أخشى أنه ليس لدي أي شيء جديد لأخبركم به في هذا الشأن». ورأى أن «الوضع في سورية راهناً صعب للغاية. واعتقد أن المؤشرات كافة تشير إلى الاتجاه الخاطئ، سواء تعليق الأمر بالأمن أو الاقتصاد أو المسار السياسي». وكان بيدرسن وجّه أخيراً دعوة إلى النظام والمعارضة لعقد جولة تاسعة، في إبريل/نيسان المقبل، من اجتماعات اللجنة الدستورية المشكلة من أعضاء من الجهتين، إضافة الى آخرين من المجتمع المدني، والمنوط بها وضع دستور جديد للبلاد وفق مضامين القرار الدولي 2254 الصادر أواخر 2015.
واعلنت المعارضة السورية موافقتها على المشاركة في الجولة القادمة، بيد أن النظام يتلكأ بإعلان الموافقة، التي يربطها بنقل الاجتماعات من مدينة جنيف، لأن موسكو ترى أن سوبسرا لم تعد «منصة حيادية». وقالت هيئة التفاوض التابعة للمعارضة، في بيان قبل أيام، إنها مستعدة لـ«العمل الإيجابي البنّاء لتحقيق ولاية اللجنة في صياغة دستور جديد لسورية، والجهود التي يقوم بها المبعوث الأممي للدفع بالعملية السياسية للتوصل إلى حل سياسي قابل للاستدامة عبر التنفيذ الكامل والصارم لقرار مجلس الأمن رقم 2254».
ويبدو أن موقف موسكو لم يتغير لجهة نقل اجتماعات اللجنة الدستورية من جنيف، حيث أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، في تصريح في نيويورك الجمعة الماضي، أن اختيار منصة جديدة للجنة الدستورية السورية لم يتم حتى الآن. وقال فيرشينين: «نحن الآن نبحث عن فرصة لمواصلة الحوار بين السوريين بمساعدة نشيطة من البلدان المشاركة في صيغة أستانة. علماً أن الحوار كان في السابق يجري في جنيف، والآن فقدت سويسرا إلى حد كبير وضعها المحايد، وهو أمر ضروري لتنفيذ المبادرات الدولية». وكان بيدرسن أعلن، منتصف 2022، عدم إمكانية عقد جولة تاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية، التي كانت مقررة أواخر يوليو/تموز من ذلك العام في جنيف، بسبب اشتراط وفد النظام تلبية الطلبات المقدمة من الجانب الروسي والمتمثلة بنقل مكان الاجتماعات من المدينة. وأعرب المحلل المختص بالشأن الروسي طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده أن موسكو «لن تراجع موقفها بخصوص رفضها استمرار اجتماعات الدستورية في مدينة جنيف». واعتبر أن الروس يرون أن سويسرا انضمت إلى الموقف الأوروبي العام تجاههم على خلفية الحرب في أوكرانيا، وبذلك لم تعد دولة محايدة.
ووفق مصادر في هيئة التفاوض التابعة للمعارضة لـ«العربي الجديد»، فإن هناك مساعي لعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة القضية السورية «في حال فشل بيدرسن في إقناع النظام بالموافقة على المشاركة في الجولة التاسعة من اجتماعات الدستورية التي حددها في 22 إبريل المقبل». وبحسب المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها لأنها غير مخولة بالحديث العلني، لا تتوقع المعارضة حدوث أي اختراق لجهة عقد جولة تاسعة مجدية من اجتماعات اللجنة الدستورية، وقالت: «سيستمر النظام بالمماطلة». وأشارت إلى أن تأكيد الهيئة المشاركة في الجولة القادمة التي دعا إليها بيدرسن مؤخراً «جاء لكشف أكاذيب النظام»، مضيفة: «نحن على يقين من أن النظام غير مهتم بالتوصل إلى حل سياسي وفق القرار 2254، ويحاول تمييع القضية السورية من خلال المماطلة والتسويف. النظام ينفذ ما تريده موسكو وطهران ولا قرار له على الإطلاق في ما يخص العملية السياسية».
وفي السياق، استبعد مدير وحدة الدراسات في مركز «أبعاد» محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، حدوث اختراق جدي من وراء زيارة المبعوث الأممي إلى دمشق. وقال: «النظام ينفذ ما يريده الروس، وحالياً الرغبة الروسية هي في نقل اجتماعات الدستورية من جنيف، ولكن أعتقد أن هذا الأمر قابل للتغيير والتفاوض بحسب تموج علاقات موسكو مع الغرب، وبالتالي يمكن أن يتغير موقف النظام أيضاً، بيد أن سالم رأى أنه في حال استئناف جلسات اللجنة الدستورية فإنها ستكون «غير منتجة، ولن تستطيع الوصول إلى حل سياسي، بل ستكون عبارة عن مزيد من إضاعة الوقت، وفرصة للنظام للمناورة والتظاهر بأنه يمضي في الحل السياسي بالتوازي مع مطالباته بالاعتراف الدولي ورفع العقوبات المفروضة عليه».

استبعد سالم حدوث اختراق من وراء زيارة بيدرسن لدمشق

بيدرسن لدى وصوله للاجتماع مع المقداد أمس (لؤي بشارة/فرانس برس)

خاص

اتصالات مصرية مع عشائر في قطاع غزة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية، لـ«العربي الجديد»، عن وجود اتصالات وتحركات تجريها القاهرة، مع عشائر في قطاع غزة بهدف «قطع الطريق على أي محاولات إسرائيلية تسعى للتنسيق المنفرد معها (العشائر)، بشأن أمور تنظيمية مستقبلية محتملة في القطاع». وأوضحت أن القاهرة «تحاول الإمساك بكل الخيوط المرتبطة بقطاع غزة، للسيطرة على محاولات تقليل حجم تأثيرها، بعد مشروع الميناء الأميركي المزمع تنفيذه على ساحل غزة، بحجة إيصال المساعدات». وقال مصدر مصري إن هناك «اتصالات تجريها القاهرة مع العشائر الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة، للبحث في آليات تنسيق عملية تدفق المساعدات والمواد الإغاثية، ومواجهة ظاهرة العصابات، والتي بدأت تنشط في ظل تحجيم دور الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية هناك». وأوضح أن أهمية الاتصالات مع عشائر في قطاع غزة يكمن في أن «المجتمع الفلسطيني، عشائري وقبلي بالأساس، وتلعب فيه العائلات دوراً كبيراً، إذ تعتبر وسيلة سريعة ومجدية لتجاوز أزمة تعثر تدفق المساعدات، في ظل إصرار إسرائيل على خلق فوضى، لإلقاء المسؤولية على الفلسطينيين في أزمة المساعدات».
وتقول وكالات الإغاثة، إن الشاحنات الداخلة إلى القطاع، لا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات، وإن إسرائيل تعيقها بسبب عمليات التفتيش المرهقة، وحصارها المطبق على القطاع. وإلى جانب التواصل مع أوساط عشائر في قطاع غزة قال المصدر المصري، إن «الاتصالات المصرية على صعيد تسهيل عملية وصول المساعدات للنازحين في مناطق الجنوب، شملت أيضاً تنسيقاً وتواصلاً مع عشائر في محافظة رفح، والذي يتزعمه محمد دحلان». وأضاف أن التيار «يمتلك مساحات حركة واسعة في القطاع وتحديداً في رفح، من خلال صلاته بالعائلات الكبرى هناك، وكذلك تنسيقه مع ممثلي حركة حماس، وتمتعه بحرية».
ولفت المصدر إلى أنه «رغم امتعاض القاهرة من خطوة الميناء البحري الذي دفعت به الإدارة الأميركية لإدخال المساعدات بما يقلل من الدور المصري في هذا الإطار، خصوصاً مع القيود المفروضة من جانب الحكومة الإسرائيلية على معبر رفح البري، إلا أنها تعمل في الوقت ذاته على تعزيز نفوذها من خلال الوجود ميدانياً عبر التنسيق مع المكونات المحلية، ممثلة في العائلات».
من جانبه، يرى نائب رئيس «المركز العربي للدراسات السياسية»، مختار الغباشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اللحظة الأميركية لفصل غزة عن امتدادها العربي، من خلال الممر المائي، وإحلال سلطة جديدة في القطاع، مسألة مستحيلة»، في تصوره. ويوضح أنه «لا يمكن تجاهل قدرة وقوة وسلطة وسيطرة المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة». ويقول الغباشي إن «الممر المائي الأميركي الواصل بين ميناء لارنكا في قبرص وبين مدينة غزة، عليه علامات استفهام وأسئلة كثيرة جداً، أتصور أن تكشف عنها الأيام المقبلة». بدوره يقول أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عصام عبد الشافي إن «الولايات المتحدة وتقف خلفها معظم الدول الأوروبية، تدفع باتجاه التطبيع الآن أساساً، و(الرئيس الأميركي جو) بايدن يريد أن يحقق حالة اختراق في هذا الملف»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أنه «لن يتحقق ذلك إلا بتهدئة الأوضاع وتوصيل المساعدات».
ويتابع: «بدأوا بمسرحية المساعدات من خلال الإنزال الجوي، ولكنها لم تكن ذات قيمة أو تأثير، ثم كان البديل الآخر وهو الممر بين قبرص وغزة، والهدف منه متعدد الأبعاد، أهمها فصل ووقف حركة المعابر تماماً لمنع أي اختراقات أو تسلل، ليكون هناك بدائل».

شرق غرب

«تحرير الشام» تعلن قتل عناصر من النظام

قالت «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، فجر أمس الأحد، إنها هاجمت خلال عملية مشتركة بين كتائب «العصائب الحمراء» و«ألوية المدرعات» التابعين لها نقاطاً لقوات النظام السوري في محور قبتان الجبل، غربي حلب، ما أسفر عن مقتل عدد من عناصر النظام وجرح آخرين، والاستحواذ على دبابة، وتدمير أخرى. من جانبها، ذكرت مواقع موالية، أن قوات النظام تصدت لمحاولة تسلل من تنظيم جبهة النصرة على محور قبتان الجبل وأوقعت عدداً من القتلى» في صفوفهم.
(العربي الجديد)

مقتدى الصدر يُحيي صبر أنصاره

وجّه زعيم التيار الصدري في العراق، مقتدى الصدر (الصورة)، في بيان مساء أول من أمس السبت، التحية إلى «القواعد الشعبية التي صبرت وأثبتت إخلاصها بعد انسحابنا من مجلس النواب لكيلا تكون ظهراً للفاسدين»، وانسحبت «الكتلة الصدرية» من البرلمان في أغسطس/ آب 2022، فيما اعتزل الصدر العمل السياسي. وعلى إثر بيان الصدر، خرج المئات من أنصاره الى الشوارع في عدد من المحافظات، وهم يرددون شعارات وهتافات مؤكدين استعدادهم للالتزام بما يوجههم به.
(العربي الجديد)

الهند تستعيد سفينة من قراصنة

أعلنت البحرية الهندية، في بيان على منصة «إكس» مساء أمس الأول السبت، استعادة سفينة الشحن البلغارية التي ترفع علم مالطا «إم في روين» من قراصنة صوماليين، على بعد حوالى 2600 كيلومتر من الساحل الهندي، وحرّرت أفراد طاقمها الـ17، بعد 3 أشهر من خطفها شرق جزيرة سقطرى اليمنية. وكانت هذه أول عملية خطف ناجحة لقراصنة صوماليين منذ خطف ناقلة النفط «أريس» في 2017.
(فرانس برس)

أميركا تخطط لإجلاء رعايا من هايتي

أعلنت سفارة الولايات المتحدة في هايتي، أمس الأول السبت، محاولة وأشنطن تنظيم رحلة جوية عارضة (مؤجّرة) لإجلاء رعاياها من هايتي، والتي تشهد موجة جديدة من عنف العصابات لم يوقفها إعلان رئيس الوزراء أريئيل هنري استقالته. وسينفذ الإجلاء من كاب هايتيان ثاني كبرى مدن البلاد، إذ لا يزال مطار العاصمة بور أو برنس مغلقاً عقب هجمات العصابات، فيما أجلت واشنطن بعض موظفي سفارتها قبل أسبوع.
(فرانس برس)

فنزويلا: مادورو مرشح الانتخابات الرئاسية

قبل الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، ترشيح الحزب «الاشتراكي الموحد» الحاكم له أول من أمس السبت للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقررة في يوليو/تموز المقبل، قائلاً إنه يحظى «ببدعم الشعب»، ما قد يمنحه ولاية ثالثة على التوالي. ومُنعت النائبة السابقة ماريا كورينا ماتشادو من تولي أي منصب عام لمدة 15 عاماً، رغم فوزها في الانتخابات التمهيدية لأحزاب المعارضة لخوض السباق الرئاسي نهاية العام الماضي.
(أسوشييتد برس)

قضية

يمرّ على ضمّ روسيا القرم عقد من الزمن، فيما تشير الوقائع السياسية، الغربية والروسية، إلى ان مصيرها لن يتغير في المرحلة المقبلة، رغم تمسك اوكرانيا بضرورة استعادتها

عقد على ضمّ القرم

تسليم غربي لا أوكراني بالأمر الواقع الروسي

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

أعلنت روسيا، في الثامن عشر من مارس/ آذار 2014، ضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي، وذلك بعد يومين من إجراء استفتاء (16 مارس) أظهرت نتائجه، وفقاً لأنصار موسكو، أن أكثر من 96 في المائة ممن شاركوا في الاستفتاء في القرم أبدوا ضم روسيا إلى القرم وصوتوا لصالح الانفصال عن أوكرانيا. يومها، سارع الرئيس فلاديمير بوتين، إثر نتائج الاستفتاء، إلى التوقيع على معاهدة انضمام شبه الجزيرة ومدينة سيفاستوبول، إحدى مدن القرم، في 21 مارس، ككيانَين جديدَين في الاتحاد الروسي. وتحدث بوتين، في خطاب له بعد التوقيع، عمّا أسماه الأهمية الحيوية للقرم بالنسبة لكل الروس، مشدّداً على أن «القرم هي جزء لا يتجزّأ من روسيا، وهذا التزام راسخ انتقل من جيل إلى جيل». ولا يبدو أن موسكو مستعدة لأي تنازل عن شبه الجزيرة، رغم فشلها في الحصول على اعتراف دولي بضمها، أخذاً بعين الاعتبار أهميتها الاستراتيجية خصوصاً لما تشكله من منفذ وحيد لها على البحر الأسود. وبينما سعت موسكو على مدى عقد لترسيخ سيطرتها على شبه الجزيرة مكرسة واقعاً ديمغرافياً وجيوسياسياً جديداً فيها يصعب تجاوزه، تتمسك كييف باستعادتها، محاولة توظيف الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 وتحولات العملية العسكرية لتحقيق ذلك، لكن من دون أي نتائج تذكر حتى اليوم، لا سيما في ظل تحولات عدة شهدتها شبه الجزيرة وتسليم غربي بالأمر الواقع الراهن الذي لا يمكن فصله أيضاً عن تاريخ القرم.

ولم تكن السلاسة التي سيطرت فيها روسيا على القرم مفاجئة، فمصير القرم بقي غير مؤكد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991، إذ صوّت حينها 54 في المائة فقط من سكان القرم لصالح البقاء ضمن أوكرانيا، والاستقلال عن روسيا. ومن المعروف أن جمهورية القرم السوفييتية ذات الحكم الذاتي الحقت إدارياً بأوكرانيا كجمهورية تتمتّع بحكم ذاتي، بقرار من مجلس السوفييت الأعلى، في 19 فبراير/شباط 1954، ووقّع عليه حينها الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف. لكن الروس ظلوا يشكلون غالبية السكان في شبه الجزيرة، بنسبة 58,32 في المائة من إجمالي السكان، و70 في المائة في سيفاستوبول، حسب إحصاء أوكراني عام 2001. وأولت روسيا على الدوام أهمية استثنائية لشبه جزيرة القرم لأهميتها الاستراتيجية باعتبارها المنفذ الوحيد لها على البحر الأسود، وتضم القاعدة الرئيسية لأكبر أساطيلها، أسطول البحر الأسود في سيفاستوبول. وسعت موسكو إلى ضبط إيقاع علاقاتها مع كييف في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، ونجحت في ذلك إلى حد ما، إلا أن حسابات موسكو انقلبت رأساً على عقب جراء هيمنة أحزاب موالية للغرب (مثل أحزاب «التضامن» و«أودار» و«الجبهة الشعبية») على مقاليد الحكم في أوكرانيا، بعد الثورة البرتقالية (2004-2005) للمطالبة بوقف التدخل الروسي، ووقف الفساد المالي والإداري، وتوجه تلك الأحزاب نحو الانضمام إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، برز اتباع سياسات للتضييق على اللغة الروسية واعتماد اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة، بما يشمل المناطق التي يشكل فيها الروس نسبة كبيرة من السكان في شرق وجنوب البلاد، وشبه جزيرة القرم. ونشب أول صراع حدودي بين روسيا وأوكرانيا يتعلق بالقرم حول ملكية جزيرة توزلا (جزء من مدينة كيرتش في القرم) في عام 2003، ليتجدد النزاع في عام 2007 عندما نفّذ مشاة البحرية الروسية إنزالاً على شبه جزيرة كيرتش، وعلى الرغم من انسحاب مشاة البحرية الروسية لاحقاً، اعتُبرت العملية بمثابة بروفة لسيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم. وقد تراجعت احتمالات تنفيذ هذه السيطرة مؤقتاً عام 2010 بانتخاب الرئيس الأوكراني الموالي لموسكو فيكتور يانوكوفيتش، ووافقته على اتفاقية تشمل تمديد عقد إيجار روسيا ميناء سيفاستوبول حتى عام 2042، والسماح بوجود ما يقارب من 25 ألف جندي في منطقة سيفاستوبول، واحتفاظ روسيا بقاعدتين جويتين في القرم، وذلك مقابل حصول كييف على أسعار تفضيلية لوارداتها من الغاز الروسي. إلا أن سيناريو سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم عاد ليُطرح من جديد، قبل أن يتحقق في مارس 2014، كرد على إطاحة الرئيس يانوكوفيتش في احتجاجات شعبية اضطرته إلى مغادرة البلاد في 22 فبراير 2014، على خلفية رفضه توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. واستكملاً لمخطط موسكو الهادف إلى السيطرة على المناطق التي تقطنها أعداد كبيرة من الإثنية الروسية في أوكرانيا، جاء إعلان الانفصاليين الموالين لروسيا، في 7 إبريل/نيسان 2014، عن «جمهورية دونيتسك الشعبية»، كما أعلن عن «جمهورية خاركيف الشعبية» في نفس اليوم، لكنه فشل. وفي 27 إبريل/ نيسان، أعلن انفصاليون موالون لروسيا عن «جمهورية لوغانسك الشعبية»، لتدخل بعدها العلاقات الأوكرانية الروسية في منعطف خطير، ترافق مع بداية تدهور تدريجي في علاقات موسكو مع الغرب، وصل إلى ذروته في الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية في 22 فبراير 2022.

ومن اللافت أن تاريخ بدء الاجتياح الروسي لأوكرانيا تزامن مع مرور 8 سنوات على إطاحة الرئيس يانوكوفيتش ومغادرته البلاد، وتسلم حكومة جديدة أوكرانية موالية للغرب مرة أخرى. وربما كان التوقيت مقصوداً منه توجيه رسالة مبطنة إلى كييف والدول الغربية.

في نظرة سريعة إلى الوقائع التي حدثت في عام 2014، يلاحظ وجود فارق كبير في استجابة الأوكرانيين من أصول روسية مع مشروع موسكو للسيطرة على مناطق شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، فالتجاوب الشعبي في خاركيف كان ضعيفاً جداً، ما مكّن قوات الأمن الخاصة لوزارة الداخلية الأوكرانية من إنهاء التمرد خلال ساعات. غير أن الصورة في شبه جزيرة القرم كانت مختلفة تماماً، بوجود نسبة كبيرة مؤيدة لروسيا قبل انفجار أزمة 2014، بدليل حصول «حزب الأقاليم» بقيادة فيكتور يانوكوفيتش (حينذاك) على المركز الأول، و«الحزب الشيوعي» الأوكراني على المركز الثاني، في الانتخابات التشريعية المحلية بالقرم عام 2010. والحزبان من مؤيدي موسكو، ولعبا دوراً في إجراء الاستفتاء على انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا في اليوم التالي لقرار البرلمان الأوكراني حلّ برلمان القرم في 15 مارس 2014.

ومما لا شك فيه أن نتيجة الاستفتاء عبّرت بوضوح عن حقيقة وجود نسبة كبيرة من سكان القرم ترغب بالانضمام إلى روسيا، بصرف النظر عن الملاحظات على سير العملية وقانونيتها، ومن شأن ذلك أن يضعف موقف كييف في البحث عن تسوية سياسية لملف القرم مستقبلاً، على العكس من موقف موسكو، الذي يبدو مسنوداً بتأييد قوي من غالبية سكان القرم.

وأقدمت روسيا بعد ضمها شبه جزيرة القرم على اتخاذ عدد من الإجراءات لتغيير الواقع الديمغرافي والجيوسياسي، من ضمنها إجبار السكان على اكتساب الجنسية الروسية شرطاً للتنقل وإجراء المعاملات الرسمية، من دون أن تفرض عليهم التخلي عن الجنسية الأوكرانية. واتهمت كييف موسكو بعمليات تهجير لسكان شبه جزيرة القرم المعارضين للضم الروسي، وخصوصاً تتار القرم، من خلال التضييق عليهم وتوجيه اتهامات لهم بممارسة الإرهاب، وفرض التجنيد الإجباري، فضلاً عن توطين أعداد كبيرة من الروس في القرم. وبلغت هذه الأعداد، وفقاً لصحيفة كييف إندبندنت المستقلة في تقرير بمناسبة عشر سنوات لاحتلال القرم، نشر في يوم 16 مارس، أكثر من نصف مليون روسي، وهي نسبة كبيرة بالقياس إلى إجمالي عدد سكان القرم، الذي بلغ في إحصائية أجريت عام 2023 ما يقرب من مليوني نسمة. وافتتحت روسيا، في مايو/ أيار 2018، «جسر القرم»، الذي يمتد عبر مضيق كيرتش، ويصل شبه جزيرة القرم بالأراضي الروسية عبر مقاطعة كراسنودار، ويبلغ طوله 19 كيلومتراً يمر ثلثها تقريباً فوق جزيرة توزلا التابعة للقرم. وعملت القوات الروسية في هجمات صيف 2022 على إيجاد تواصل بري بين شبه جزيرة القرم وزابوريجيا وخيرسون، جنوبي أوكرانيا، والمناطق التي تسيطر عليها في شرق البلاد. ولتعزيز سيطرتها على شبه جزيرة القرم وكسب تأييد السكان، رصدت روسيا في 2014 موازنة تقدر بأكثر من 13,2 مليار دولار أميركي لتنفيذ برنامج فيدرالي خاص تحت عنوان «التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول»، في الفترة الممتدة بين عامي 2015-2022. وتُعمل في القرم منطقة اقتصادية حرة «يصل حجم الاستثمارات فيها إلى حوالي 1,8 مليار دولار، يمكنها أن توفر 53 ألف فرص عمل جديدة». ومنذ عام 2014، زادت، وفق الجهات نفسها، رواتب الموظفين في القطاع العام بالقرم، وارتفعت المعاشات التقاعدية إلى أكثر من ضعفين، واقتربت من متوسط مستوى الأجور والمعاشات التقاعدية على مستوى عموم روسيا. لكن تدهور الأوضاع الأمنية في القرم يشكّل عامل عدم استقرار للأوضاع الاقتصادية والحياة الاعتيادية للسكان، ما أدى، خلال العامين الماضيين، إلى تضرر مكانة السياحة كمصدر رئيسي من مصادر الدخل، بالإضافة إلى إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار. إلا أنه في المحصلة، رغم عدم حصول ضم روسيا القرم على الاعتراف الدولي، وفرض عقوبات غربية عليها، والمصاعب المتنوعة التي تواجهها، استطاعت موسكو، من خلال السياسات التي اتبعتها خلال السنوات العشر الماضية، تكريس واقع ديمغرافي وجيوسياسي جديد في القرم، من الصعب تجاوزه أو تغييره بسهولة.

وتتمسك موسكو بأن ضم القرم إلى السيادة الروسية مسألة لا رجعة عنها وغير قابلة للتفاوض، ووضعت شرط اعتراف أوكرانيا بروسية القرم في مقدمة شروط وقف الحرب. وكان من ضمن التنازلات التي قدمها الوفد الأوكراني للطرف الروسي في مفاوضات إسطنبول، نهاية مارس 2022، اقتراح بلورة تفاهم بين كييف وموسكو على فترة مشاورات مدتها 15 عاماً بشأن وضع شبه جزيرة القرم. وقبل ذلك، استثنيت شبه الجزيرة من المواضيع التي اشتملت عليها اتفاقية مينسك في سبتمبر/ أيلول 2014 (في بيلاروسيا بين ممثلي الحكومة الأوكرانية والانفصاليين في دونيتسك ولوغانسك، برعاية روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، ومن رزمة التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك في فبراير/ شباط 2015 (وقّعت في بيلاروسيا لوقف النزاع في منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا، توصل إليها قادة أوكرانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا). ودل ذلك على أن الوساطة الأوروبية، ممثلة حينها بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند، رضخت عملياً لمبدأ عدم استعادة أوكرانيا سيادتها على شبه جزيرة القرم ضمن الحدود المعترف بها دولياً عام 1991، على الرغم من أن بلدان الاتحاد الأوروبي ما زالت تُجمع على رفض الاعتراف بالضم، ولا يختلف الموقف الأميركي جوهرياً عن نظيره الأوروبي إزاء قضية القرم، ففي 20 يناير/ كانون الثاني 2023، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي مارك ميلي، في اجتماع مع فريق الاتصال الدفاعي الأوكراني: «سيكون من الصعب جداً خلال هذا العام إخراج القوات الروسية عسكرياً من كل شبر من أوكرانيا أو المناطق التي تحتلها روسيا». وكان رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي مايك روجرز أكثر وضوحاً بتأكيده أن «روسيا لن تنسحب أبداً ولن تتخلى عن شبه جزيرة القرم، لذلك سيكون هناك بعض الضغط من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بشأن شكل النصر، ما سيدفع بوتين وزيلينسكي إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب بحلول الصيف»، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «بوليتيكو» الأميركية في مطلع فبراير 2023.

ومع فشل الهجوم المعاكس الذي شنته القوات الأوكرانية في صيف 2023، بدأت دوائر أوروبية وأطلسية ترسل إشارات أكثر وضوحاً إلى التسليم بالواقع الديمغرافي والجيوسياسي الذي فرضه روسيا في شبه جزيرة القرم. ومن تلك الإشارات تصريح لمدير المكتب الخاص للأمين العام لحلف شمال الأطلسي ستيان جنسن، في 15 أغسطس/ آب 2023، قال فيه إن «أوكرانيا يمكن أن تنضم إلى الحلف مقابل التنازل عن جزء من أراضيها لروسيا». وأثار هذا التصريح تساؤلات كبيرة على الرغم من تأكيد الأمانة العامة للحلف أن ما قاله جنسن لا يعبر عن موقف الحلف. كما أن دعوة أطراف أوروبية، خلال الأشهر القليلة الماضية، لا سيما المجر وصربيا وسلوفاكيا، إلى العودة إلى بروتوكول مينسك كأساس لإجراء مفاوضات بين كييف وموسكو، تترجم عملياً بإخراج ملف شبه جزيرة القرم من العملية التفاوضية مرة ثانية. مع العلم أن اتفاقية مينسك قد تجاوزها الزمن، وهي تشمل عدة نقاط ترتكز على وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من الطرفين لإقامة منطقة عازلة، إضافة إلى الإفراج عن رهائن إلى جانب الحوار السياسي ومراقبة الحدود.

ورغم تأكيد أوكرانيا أن القرم أرض أوكرانية لا يمكن التنازل عنها، فإن الوقائع التي فرضتها روسيا، وفشل الهجوم المضاد في الصيف الماضي في قطع الجسر البري بين البر الروسي، عبر دونيتسك ودونباس، بشبه جزيرة القرم، تصعّب عليها مهمة استعادتها في ظل موازين القوى.

احد شوارع سيمفروبول، القرم، 5 مارس (Getty)

تدهور الأوضاع الأمنية في القرم يشكّل عامل عدم استقرار

لا يختلف الموقف الأميركي جوهرياً عن نظيره الأوروبي

تؤكد كييف أن القرم أرض أوكرانية لا يمكن التنازل عنها

تدريبات على صد الهجمات

أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو (الصورة)، خلال اجتماع في مقر أسطول البحر الأسود، على ضرورة تزويد السفن الحربية بأدوات إضافية لتدمير المسيّرات الجوية والزوارق المسيّرة. ونقل موقع «روسيا اليوم»، أمس الأحد، عن مصدر في وزارة الدفاع الروسية قوله إن شويغو «وجّه بتركيب أسلحة نارية إضافية ورشاشات من العيار الثقيل لتدمير المسيّرات بأنواعها». كما أصدر تعليمات بإجراء تدريبات يومية للأفراد «على صد هجمات العدو».

خشية من السلاح النووي

تخشى البلدان الغربية من حرب عالمية ثالثة، يمكن أن يُستخدم فيها السلاح النووي، في حال نشوب معركة على أراضي القرم وسيفاستوبول، بناء على العقيدة النووية الروسية، التي تجيز استخدام هذا السلاح في حال تعرضت أراضي روسيا لأي هجمات من الأعداء. كما أن التنازل عن ضم روسيا للقرم لا يُعد وارداً بعد التعديلات الدستورية في 2020 في روسيا، التي تمنع أي حاكم للكرملين من التنازل عن أي قطعة من الاتحاد الروسي.

تقرير

أسبوعان على الانتخابات المحلية التركية

يستعد نحو 61 مليون شخص للمشاركة في الانتخابات المحلية التركية التي تجرى في 31 مارس/ آذار الحالي. وبينما تسعى المعارضة عبر الانتخابات لتعويض ما تعرضت له من خيبة أمل من نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة، يركز التحالف الحاكم على استكمال فوزه واستعادة إسطنبول وأنقرة

التحالف الحاكم يريد استكمال فوزه والمعارضة تحاول تعويض خسائرها

إسطنبول ـ **جابر عمر**

تدخل تركيا استحقاقاً سياسياً جديداً متمثلاً بالانتخابات المحلية في 31 مارس/ آذار الحالي، استكمالاً لمرحلة طويلة من الانتخابات التي شهدتها البلاد منذ العام الماضي، وتتنافس فيها الأطراف السياسية لتحديد مستقبل البلاد، ومستقبلها في الوقت نفسه خلال السنوات المقبلة. وقبل نحو عام شهدت تركيا انتخابات رئاسية وبرلمانية استنفرت لها البلاد لأكثر من عام. وما إن انتهت تلك الانتخابات حتى تسارعت وتيرة المحاسبة والترتيبات للانتخابات المحلية، التي تجرى بعد أكثر من 10 أشهر من تلك الانتخابات الهامة، حيث تسعى الحكومة لاستكمال فوزها، وتحاول المعارضة تعويض ما خسرته في تلك الانتخابات.

الانتخابات المحلية التركية وأهميتها

الانتخابات المحلية التركية تجرى مرة كل خمس سنوات، وتشمل البلديات بمختلف مستوياتها، على مستوى المدينة الكبرى التي تضم عدة بلديات، وبلدية المدينة أو المنطقة نفسها. وتشمل انتخاب أعضاء المجلس البلدي والمخاتير. تعتبر الانتخابات المحلية هامة، لأنها تعكس المزاج العام الشعبي تجاه الأحزاب السياسية، التي تحاول استغلال نتائجها. فعلى سبيل المثال تقدم المعارضة بدفع الحكومة للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة.

الانتخابات المحلية التركية التي حصلت في العام 2019 أدت إلى فوز المعارضة، متحالفة في كبرى المدن وأهمها إسطنبول والعاصمة أنقرة، بإجمالي 11 بلدية كبرى. وكانت هذه النتائج غير مسبوقة بعد تولي حزب «العدالة والتنمية» الحكم في البلاد منذ العام 2002. ودفعت هذه النتيجة أحزاب المعارضة للضغط بشكل مستمر ومتواصل من أجل الذهاب لانتخابات مبكرة، خصوصاً في ظل حصول متغيرات محلية ودولية، منها جائحة كورونا، وأزمة التضخم وارتفاع الأسعار، وكارثة الزلزال في العام 2023، لكن البرلمانية الكافية لذلك.

وخلال انتخابات نهاية الشهر الحالي، تسعى المعارضة لتعويض ما تعرضت له من خيبة أمل من نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة، وخسارة تحالف الشعب المعارض أمام التحالف الجمهوري الحاكم. وتأمل المعارضة بالحفاظ على مكتسباتها في كبرى المدن، ومواصلة الضغط على الرئيس رجب طيب أردوغان بأن شعبيته على المحك وبحاجة إلى انتخابات مبكرة. ويوفر الفوز في إسطنبول وكبرى المدن مداخيل مالية كبيرة للأحزاب. فمدينة مثل إسطنبول لديها موارد مالية كبيرة جداً، تساهم في تمويل المشاريع وتقدم المعارضة عبر الخدمات، فيما يأمل التحالف الجمهوري الفوز بكبرى المدن مجدداً.

كيف تجرى الانتخابات

يمكن للأحزاب والأفراد المستقلين المشاركة في الانتخابات عبر الترشح وفق الشروط المطلوبة. وتجرى من مرحلة واحدة، يفوز بها من يحقق أعلى نسبة من الأصوات بدون أن يكون هناك شرط محدد للوصول إلى نسبة معينة. والانتخابات هذه تبدأ على مرحلتين في يوم واحد، وتجرى داخل تركيا فقط عكس الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. الانتخابات تبدأ الساعة السابعة بالتوقيت المحلي (الساعة بتوقيت غرينتش) في 32 من الولايات التي تقع شرقاً (من أصل مجموع 81 ولاية) بسبب مراعاة الظروف الجغرافية والاستفادة من ضوء النهار، وتنتهي الساعة الرابعة عصراً. وفي بقية المناطق الغربية تبدأ الانتخابات الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي الخامسة عصراً.

عدد الولايات والمناطق والبلديات الكبرى

تقام الانتخابات البلدية التركية في عموم الولايات الـ81 التي تشكل محافظات البلاد. وتجرى الانتخابات في 30 بلدية كبرى، أبرزها إسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصة وأضنة وقونيا وأنطاليا وهاتاي وغازي عنتاب، ومدن شمال البحر الأسود وغيرها. كما تقام في 51 ولاية و922 منطقة، إضافة إلى 390 بلدة، ليكون مجموع رؤساء البلديات الذين سيتم انتخابهم 1393، فضلاً عن انتخاب أكثر من 32 ألف مختار، وهؤلاء في الأحياء وعموم القرى في البلاد.

وفي انتخابات 2019 فاز حزب «العدالة والتنمية» في 15 بلدية كبرى، و24 ولاية، و535 منطقة و2030 بلدة، محتلاً المرتبة الأولى بمجموع 776 بلدية، فيما فاز حزب الشعب الجمهوري في 11 بلدية كبرى، و10 ولايات و195 منطقة، و47 بلدة، بمجموع 263 بلدية. وفاز حزب «الحركة القومية» بمجموع 232 بلدية، و«الحزب الجيد» في 25 بلدية، وحزب «السعادة» في 21 بلدية، وحزب «الشعوب الديمقراطي» في 5 بلديات، إضافة إلى أحزاب أخرى. ولكن الحكومة أعلنت لاحقاً الوصاية على ولايات ذات أغلبية كردية.

آلية التصويت والفرز

تتم عملية التصويت في الانتخابات المحلية التركية عبر ختم الأوراق الاقتراعية في صناديق محددة. وتم تعلن الهيئة العليا للانتخابات عن عدد الصناديق بعد، لكنها تقارب 180 ألف صندوق اقتراعي، فيما أعلنت أن كل صندوق يسجل فيه 350 ناخباً. وكل ناخب سيختم على عدة أوراق اقتراعية. ففي البلديات الكبرى سيكون الختم على ورقة لاختيار رئيس البلدية وورقة لاختيار رئيس بلدية المنطقة، وورقة أخرى لاختيار أعضاء المجلس البلدي، فضلاً عن ورقة لانتخاب المختار. وبالتالي فإن كل ناخب على الأقل سيختم 3 أوراق، وفي الولايات الكبرى 4 أوراق انتخابية. وبعد الختم بطريقة سرية في قاعة الانتخاب توضع الأوراق في ظرف مختوم مسبقاً، وتوضع في الصندوق. تبدأ عملية فرز الأصوات مباشرة بعد انتهاء عملية التصويت عبر لجنة الصندوق، التي تضم ممثلي الأحزاب، بحضور مراقبين.

الأحزاب المشاركة

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات في وقت سابق أن 36 حزباً تركياً يحق له المشاركة في الانتخابات المحلية، وهي حسب الترتيب الأبجدي: «العدالة والوحدة»، و«العدالة»، و«العدالة والتنمية»، و«وحدة الأناضول»، و«الوطن الأم»، و«الديمقراطية والإشراق»، و«الوطن المحايد»، و«الوحدة الكبرى»، و«تركيا الكبيرة»، كما يحق المشاركة لكل من أحزاب «الشعب الجمهوري»، و«الديمقراطية والتقدم» (دواء)، و«اليساري الديمقراطي»، و«الديمقراطي»، و«العمل»، و«المستقبل»، و«الشباب»، و«القوة الموحدة»، و«الحقوق والحريات»، و«استقلال الشعب»، و«شعوب المساواة والديمقراطية».

وإضافة لما سبق يمكن المشاركة في الانتخابات كل من أحزاب «الدعوى الحرة»، و«الجيد»، و«البلد»، و«الأمة»، و«الحركة القومية»، و«الطريق الوطني»، و«السعادة»، و«اليسار»، و«العمل التركي»، و«الحركة الشيوعية»، و«الشيوعي التركي»، و«الوطن»، و«الرفاه من جديد»، و«التجديد»، و«تركيا الجديدة»، و«النصر». وإضافة للأحزاب هناك مشاركة كبيرة من المستقلين في الانتخابات، ففي إسطنبول لوحدها يشارك 27 مرشحاً مستقلاً، إضافة إلى 22 حزباً. وفي أنقرة 5 مستقلين، وفي باقي الولايات أيضاً.

التحالفات السياسية

الانتخابات المحلية لا تشهد بشكل رسمي تحالفات بين الأحزاب السياسية، كما حصل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. والتحالف يكون عبارة عن عملية تعاون مشترك بدعم مرشح الحزب في حال توافق الأحزاب. وفي هذه الانتخابات تكاد أغلب الأحزاب تخوضها بشكل منفصل، وهناك تعاون محدود بنحصر بين عدد محدد من الأحزاب، وليس كما حصل في الانتخابات المحلية السابقة، أو الانتخابات البرلمانية والرئاسية. «التحالف الجمهوري» حافظ على أهم طرفيه، وهما «العدالة والتنمية» وحزب «الحركة القومية». والتحالف بينهما يتجسد بتقديم «العدالة والتنمية» لمرشحيه في عدد كبير من الولايات بينها إسطنبول وأنقرة على أن يتم دعمهم من قبل «الحركة القومية»، مقابل تقديم الأخير مرشحين في عدد محدد من الولايات، مثل مانيسا وقرقلا إيلي، أو داخل الولاية نفسها على أن يدعمهم «العدالة والتنمية». أما «تحالف الشعب» المعارض فتفرق بشكل كبير وتكاد أطرافه تخوض الانتخابات منفردة. فالحزب «الجيد» رفض التعاون مع «الشعب الجمهوري»، كما أن الأحزاب الصغيرة كـ«المستقبل» و«دواء» و«الديمقراطي» تخوض الانتخابات منفردة، وحزب «ديم» الكردي قدم مرشحيه، لكنه تحدث عن تعاون مع «الشعب الجمهوري» بشكل محلي محدود. وتجلى هذا التعاون بتغيير «الشعب الجمهوري» مرشحه في منطقة أسنيورت، وتقديم مقرب من الحزب الكردي، مقابل عدم ترشيح الحزب في بقية المناطق، في ظل حديث إعلامي عن انسحاب مرشحي «ديم» في إسطنبول ميرال دانش بيشتاش ومراد تشبني لصالح رئيس البلدية الحالي أكرم إمام أوغلو مرشح «الشعب الجمهوري».

الإعلان عن النتائج

تعلن نتائج الانتخابات المحلية التركية بشكل أولي في وقت متأخر يوم الاقتراع، أو في ساعات اليوم التالي. وبحسب تقويم الهيئة العليا للانتخابات فإن هناك مرحلة اعتراض، وعقب استكمالها تعلن النتائج بشكل نهائي. وبعقب ذلك تسلم الفائزين ضبوط فوزهم، ما يخولهم تسلم حقيبة البلدية كل في المكان الذي فاز فيه، ما لم يتقرر إعادة الانتخابات، كما حصل في انتخابات بلدية إسطنبول في العام 2019.

عدد الناخبين

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات أن عدد الناخبين في الانتخابات المحلية يبلغ 61,441,882 بزيادة 1,032,610 ناخبين جدد عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة. ويُنتظر أن يشارك قرابة مليون ناخب جديد بلغوا سن 18 عاماً، أو حصلوا على الجنسية التركية حديثاً. ولا يمكن للناخب أن يصوت إلا في الصندوق الذي حدّدته له الهيئة. وتعتمد العناوين المسجلة في دائرة النفوس وأماكن تحديد أعداد الناخبين وأماكن الانتخاب.

من الحملات للانتخابات الرئاسية لحزب الشعب الجمهوري، مايو 2023 (كان إروك/فرانس برس)

لم يتردد المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية دونالد ترامب في التحذير من «حمام دم» في حال خسارته في الانتخابات الرئاسية، ليحيي المخاوف من عنف سياسي وحرب أهلية، فيما حاولت حملته، من دون جدوى، التخفيف من حدة التصريح

إحياء مخاوف العنف السياسي والحرب الأهلية

ترامب: خسارتي ستؤدي إلى «حمام دم»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رفع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من منسوب تهديداته في إطار محاولته للعودة إلى البيت الأبيض، محذراً هذه المرة من أن عدم فوزه في الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ستؤدي إلى «حمام دم»، والنهاية المحتملة للديمقراطية الأميركية، في ما يشبه خطابه لأنصاره في 6 يناير/كانون الثاني 2021، ما أدى إلى اقتحام أنصاره مبنى الكابيتول، وقتها، لمنع التصديق على فوز جو بايدن بالرئاسة. وتعزز النبرة التصاعدية في خطاب ترامب، وإعادة تركيزه على هجوم الكابيتول، المخاوف في الولايات المتحدة من تصدع سياسي وأهلي كبير جراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، وما يمكن أن يقود إليه من عنف سياسي وحتى «حرب أهلية» لم تعد مستبعدة بالنسبة لكثر، لا سيما أن الرئيس السابق يبدو مستعداً للذهاب بعيداً من أجل ضمان العودة إلى البيت الأبيض. ووصف ترامب، المرشّح الجمهوري في السباق إلى البيت الأبيض، انتخابات الرئاسة الأميركيّة بأنها ستكون نقطة تحول في تاريخ البلاد، متحدثاً عن «مجزرة» في حق الاقتصاد الأميركي في حال لم يُنتخب في نهاية هذا الاقتراع الذي سيتواجه فيه مع بايدن. ولمدة 90 دقيقة تقريباً، ألقى ترامب، خلال تجمّع في فاندليا بولاية أوهايو أمس الأحد، خطاباً نارياً، معتبراً أن «الخامس من نوفمبر سيكون اليوم الأهم في تاريخ بلدنا». وإذ وصف فوزه في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري بأنه «أسرع انتصار يتمّ تحقيقه على الإطلاق»، أشار في المقابل إلى أن هذا يعني أيضاً أنه سيتوجّب عليه الانتظار أكثر من سبعة أشهر قبل أن يتواجه مجدداً مع بايدن في مشهد يُذكّر بانتخابات العام 2020. وقال: «يبدو ذلك وكأنّه زمن طويل عندما يكون لديكم أشخاص غير أكفاء يديرون البلاد ويقودونها نحو السقوط». وأعرب عن أسفه لما يُحدق بصناعة السيارات الأميركية من تهديدات، معتبراً أنّها ستكون «أقل المخاوف» بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا أعيد انتخاب بايدن. وانتقد ما قال إنها خطط صينية لتركيب سيارات في المكسيك وبيعها للأميركيين، قائلاً: «لن يتمكنوا من بيع تلك السيارات إذا انتُخبت. إذا لم أُنتخب، فسيشكل ذلك مجزرة بحق البلاد، وهذا أقل ما في الأمر. لن يبيعوا تلك السيارات». ووعد بفرض رسوم جمركية على السيارات المصنعة في الخارج إذا فاز في نوفمبر. وقال: «الآن، إذا لم أُنتخب، فسيكون حمام دم للجميع، سيكون هذا أقل ما في الأمر. سيكون حمام دم للبلاد».

واعتبر ترامب أن عدم فوزه في الانتخابات سيعني النهاية المحتملة للديمقراطية الأميركية، بعدما كرر أن هزيمته في انتخابات عام 2020 أمام بايدن كانت نتيجة تلاعب في الانتخابات. وقال ترامب: «إذا لم نفز بهذه الانتخابات، فلا أعتقد أنه ستجرى انتخابات أخرى في هذا البلد».

وكان ترامب افتتح خطابه بالإشادة بالأشخاص الذين يقضون عقوبات في ما يتعلق بأعمال الشغب في 6 يناير 2021 في مبنى الكابيتول. ووصفهم ترامب، الذي يواجه اتهامات جنائية مرتبطة بجهوده لإلغاء خسارته في الانتخابات وقتها، بأنهم «رهائن» و«وطنيون لا يصدقون»، متعهداً بمساعدتهم إذا انتُخب في نوفمبر. كما كرر مزاعمه بأن انتخابات 2020 قد سرقت منه. وشن ترامب هجوماً على عدد من الديمقراطيين، بما في ذلك أولئك الذين يستهدفهم غالباً، مثل بايدن والمدعي العام في أتلانتا الذي يشرف على قضيته الجنائية في جورجيا فاني ويليس، بالإضافة إلى أولئك الذين ينظر إليهم على نطاق واسع أنهم مرشحون رئاسيون محتملون في المستقبل، مثل حاكم كاليفورنيا جافين نيوسوم وحاكم ولاية إلينوي جي بي بريتزكر. ووصف ترامب، عدة مرات، بايدن بأنه «رئيس غبي». وحاولت حملة ترامب الانتخابية التخفيف من حدة تصريحه حول «حمام دم» بعد تصاعد الانتقادات، مشيرة، في بيان، إلى أنه كان يتحدث عن صناعة السيارات في أميركا. وقالت: «سياسات بايدن ستخلق حمام دم اقتصادي لصناعة السيارات وعمال السيارات». وكانت حملة بايدن وصفت، في بيان، ترامب بأنه «خاسر» في صناديق الاقتراع في 2020 و«يضاعف تهديداته بالعنف السياسي». وقالت إنه «يريد 6 يناير ثانياً، لكنّ الشعب الأميركي سيمنحه هزيمة انتخابيّة أخرى في نوفمبر (المقبل)، لأنّهم يواصلون رفض تطرّفه وحبّه للعنف وتعطّشه للانتقام»، في إشارة منها إلى أحداث الكابيتول الأميركي الذي اقتحمه أنصار للرئيس السابق في العام 2021. وفي تقييمها التهديدات لعام 2024، توقعت وزارة الأمن الداخلي، أخيراً، أنه من بين تهديدات أخرى، ستكون دورة انتخابات 2024 «حدثاً رئيسياً للعنف المحتمل» في أميركا.

لكن محاولات التخفيف من تصريح ترامب لا يبدو أنها ستجدي نفعاً، خصوصاً أن خطابه جاء ليكمل ما بدأه منذ مدة من تهديدات. وكان ترامب استغل القضايا ولوائح الاتهام الموجهة إليه في أربع قضايا جنائية، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لرئيس أميركي سابق، لتعزيز شعبيته بين الجمهوريين وجمع التمويل لحملته الانتخابية. ووصف مراراً لوائح الاتهام ضده بأنها اضطهاد سياسي يهدف إلى إحباط سعيه للفوز بولاية ثانية مدتها أربع سنوات، وهو ما نفته وزارة العدل. وتعهد ترامب بالانتقام ممن يعتبرهم أعداءه في حال انتخابه مرة أخرى، وتزايد استخدامه لهجةً استبدادية، بما في ذلك قوله إنه لن يكون ديكتاتوراً إلا «في اليوم الأول». ووعد بإجراء تغييرات شاملة أخرى، بينها تعيين موالين له في الخدمة المدنية الفيدرالية وفرض سياسات أكثر صرامة في ما يتعلق بالهجرة، مثل تنفيذ عمليات ترحيل جماعي وإنهاء حق المواطنة بالولادة. وفي 9 يناير الماضي، حذر ترامب من «الفوضى» رافضاً استبعاد العنف إذا تسببت التهم الجنائية الموجهة إليه في خسارته انتخابات 2024. وهو ما دفع شبكة «سي أن أن» للاعتبار، في تقرير أمس، أنه بعد مرور ثلاثة أشهر من 2024، يبدو أن التنبؤات بحصول عنف سياسي في أميركا تقترب من التحقق، مذكرة بأن عالمة السياسة باربرا ف. والتر كتبت في كتابها الصادر في العام 2022 «كيف تبدأ الحروب الأهلية: وكيف توقفها؟»: «نحن أقرب إلى الحرب الأهلية مما يود أي منا أن يعتقد» بسبب مزيج سام من التطرف السياسي والاستقطاب، والقبلية الاجتماعية والثقافية، والتبني الشعبي لنظريات المؤامرة، وانتشار الأسلحة والمليشيات المسلحة تسليحاً جيداً وتآكل الثقة بالحكومة والليبرالية. كما توقفت عند ما ذكره ستيفن سايمون وجوناثان ستيفنسون، وهما موظفان سابقان في مجلس الأمن القومي ولديهما معرفة عميقة بالصراعات الطائفية في أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط، من أن البلاد «تبدو الآن في حالة توازن غير مستقر»، ما يزيد من خطر وقوع الولايات المتحدة في الفوضى والاضطرابات.

ترامب: 5 نوفمبر سيكون اليوم الأهم في تاريخ بلدنا (أريك ليبسر/Epa)

> ترامب: إذا لم نفز بالانتخابات فلا أعتقد أنه ستجرى أخرى

155 مليون دولار نقداً لبايدن

جمعت حملة الرئيس الأميركي جو بايدن تبرعات بقيمة 155 مليون دولار نقداً لانتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2024. وجمع بايدن 53 مليون دولار خلال الشهر الماضي فقط، وهو أقوى شهر لجمع التبرعات منذ إطلاق الحملة، وفقاً لمسؤولي الحملة. وكان بايدن قال، في مقابلة إذاعية الأسبوع الماضي، إن «الحماسة التي نكتسبها أثناء تجوالنا في جميع أنحاء البلاد حقيقية. لدينا 1,5 مليون متبرع، بينهم 500 ألف متبرع جديد تماماً».

تقرير

الوجود العسكري الأميركي في النيجر مهدد

> بعد طرد القوات الفرنسية من النيجر، وتقاربها مع موسكو، وجهت نيامي أنظارها إلى القوات الأميركية، ملغية اتفاق تعاون مع واشنطن

ألغى النظام العسكري الحاكم في النيجر، مساء أول من أمس، «بمفعول فوري»، اتفاق التعاون العسكري المبرم في 2012 مع الولايات المتحدة، ما قد يؤدي إلى طرد العسكريين الأميركيين من البلاد، على غرار الجيش الفرنسي.

وبعد انقلاب 26 يوليو/تموز 2023، سارع العسكريون الذين استولوا على السلطة في النيجر، إلى المطالبة برحيل نحو 1500 جندي فرنسي، وألغوا العديد من الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع باريس. وغادر آخر الجنود الفرنسيين المنتشرين في النيجر في 22 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وبعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد بازوم، علّقت واشنطن تعاونها مع نيامي. لكنّ الولايات المتحدة تنشر نحو 1100 جندي يشاركون في القتال ضد المتشددين في البلاد، ولديها قاعدة كبيرة للمُسيّرات في أغاديز شمال البلاد. وفي ديسمبر الماضي، أعربت عن استعدادها لاستئناف هذا التعاون بشروط. وقال المتحدث باسم الحكومة في النيجر، أمادو عبد الرحمن، في بيان تُلي عبر التلفزيون الوطني، إن «حكومة النيجر، آخذةً طموحات الشعب ومصالحه في الاعتبار، تُقرر بكل مسؤولية أن تلغي بمفعول فوري الاتفاق المتعلق بوضع الطاقم العسكري للولايات المتحدة والموظفين المدنيين في وزارة الدفاع الأميركية على أراضي النيجر»، معتبراً أن الوجود العسكري الأميركي «غير قانوني» و«ينتهك كل القواعد الدستورية والديمقراطية». وأشار إلى أن هذا الاتفاق «مُجحف»، وقد «فرضته أحادياً» الولايات المتحدة عبر «مذكرة شفهية بسيطة» في 6 يوليو/تموز 2012.

وتأتي هذه الخطوة بُعيد مغادرة وفد أميركي برئاسة مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، مولي في، نيامي الجمعة الماضي. وشارك في الوفد المسؤولة في البنتاغون، سيليست والاندر، وقائد القوات العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، الجنرال مايكل لانغلي. وقال مصدر حكومي نيجري، لوكالة «فرانس برس»، إن الوفد الأميركي الذي بقي في نيامي ثلاثة أيام «لم يتمكن من لقاء» قائد النظام العسكري الجنرال عبد الرحمن تياني. وقال أمادو عبد الرحمن إن «وصول الوفد الأميركي لم يحترم الأعراف الدبلوماسية»، مضيفاً أن الحكومة الأميركية أبلغت نيامي، «من جانب واحد»، بموعد وصول وتشكيلة وفدها. ودان «الموقف المُتعالي» لرئيسة الوفد مولي في، وهو «موقف من شأنه أن يُقوّض طبيعة» العلاقات بين البلدين، على حد قوله. ووصل الوفد إلى نيامي الثلاثاء الماضي، وكان مقرراً في البداية أن يبقى هناك يومين، لكنه قرر تمديد إقامته، وفق المصدر الحكومي النيجري. وقد تمكّن من الالتقاء مرتين برئيس الوزراء الذي عيّنه الجيش، علي الأمين زين. وخلال زيارة أجراها زين إلى موسكو في يناير/كانون الثاني الماضي، قررت روسيا «تكثيف» تعاونها العسكري مع النيجر، التي تواجه جماعات متشددة تنشط في عدة أجزاء من أراضيها. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، عبر منصة «إكس»، أمس الأحد، إن واشنطن أخذت علماً ببيان النظام العسكري في نيامي، وإنه جاء بعد «مناقشات صريحة بشأن مخاوفنا» حيال «مسار» المجلس العسكري. وأضاف أن الولايات المتحدة ما زالت على اتصال مع المجلس العسكري، وستقدّم معلومات جديدة «عند الاقتضاء».

وتحدّث عبد الرحمن عن عودة النظام الدستوري إلى النيجر التي تقاربت مع بوركينا فاسو ومالي اللتين يحكمهما أيضاً الجيش، وكذلك مع روسيا. وقال إن «حكومة النيجر أكدت مجدداً عزمها الراسخ على تنظيم العودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية في أقرب وقت»، مشدداً على أن هذا «التزام رسمي» من جانب رئيس المرحلة الانتقالية «مثلما عبّر عنه في خطابه إلى الأمة في 19 أغسطس/آب» الماضي. وكان تياني أعلن، في ذلك الخطاب، عن فترة انتقالية تتحدّد مدتها في إطار «حوار وطني» على ألا تتجاوز ثلاث سنوات.

يشار إلى أنه منذ الانقلاب، انسحبت النيجر، على غرار بوركينا فاسو ومالي، من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) التي فرضت عليها عقوبات شديدة. وفي نهاية فبراير/شباط الماضي، قررت «إكواس» رفع جزء كبير من هذه العقوبات.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ قالت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» إن ثلث أطفال شماليّ غزة دون عامين يعانون سوء التغذية الحاد، مؤكدة أن «المجاعة تلوح في الأفق، ولا وقت لتضييعه».

■ يبدو أن محاولة الاحتلال استغلال المساعدات لنشر الفوضى في شمال غزة وإدخال عملائه بدأت بالفشل. دخلت الليلة الماضية قافلة مساعدات من الأونروا (حوالي 12 شاحنة طحين حسب بعض التقارير) وتم إرساله لأحد مقرات الأونروا في جباليا.
#فلسطين

■ العالم يعيش على وقع القتل المنهج الإسرائيلي فى غزة. يعيش على وقع مظاهرات منددة بهذه الفظاعات. يعيش على وقع مجاعة تحصد الأرواح في غزة. يعيش على وقع المسخ الإعلامي الغربي المفضوح. لكن على أي إيقاع تعيش أنظمتنا العربية؟ هل حقا تتنفس نفس هوائنا؟ هل حقا تجري فى عروقها نفس دمائنا؟

■ تمر اليوم ذكرى رحيل المناضلة الأميركية راشيل كوري بعمر 24 عاماً فقط حيث دهستها جرافات الاحتلال الاسرائيلي المجرم وهي تحاول منعهم من هدم بيوت الفلسطينيين في #رفح جنوب #غزة راشيل كوري وآرون بوشنل وغيرهما الأحرار موجودون دائماً على اختلاف أعراقهم وأديانهم فهذه قضية عادلة لا تقبل التشكيك

■ أكثر ما أزعج النظام السوري رصد تهريبه للمخدرات، كونه أصبح أهم تاجر مخدرات في المنطقة، لا بل في العالم. ما زال النظام في سورية عدائيا وسلبيا تجاه لبنان. والمهم أن يعي جميع اللبنانيين ذلك

■ إصلاحات #الجولاني مثل إصلاحات #بشار تماما، وعفو الجولاني عن المجرمين واللصوص والقتلة مثل عفو بشار أيضا وكذلك جهاز الأمن العام نفس المخابرات الجوية. الجولاني والأسد وجهان لعملة واحدة... نهج الطغاة واحد

■ وجود ترامب كمرشح من جانب الحزب الجمهوري للرئاسيات بالرغم من أنه متابع قانونيا في عدة قضايا جنائية ومالية يدل أن هناك لوبيات قوية تدير الدولة العميقة يريدون عودته للبيت الأبيض. بايدن قام بعدة أخطاء منها الحرب الأوكرانية التي يؤكد أغلبية المحللين أنها حرب خاسرة...